

الحكومة توافق على المساعدات المالية والحوثيون يستهدفون القطاع النفطي

ديسمبر 2022





مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق: صورة الغلاق: طفل يقف على نافذة منزل مدمر في حي 6 أكتوبر بمدينة تعز، 8 نوفمبر 2022 // الصورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي
افتتاحية مركز صنعاء
اليمن بحاجة إلى مساعدة لتجنب كارثة مناخية
التطورات السياسية والدبلوماسية
الحكومة تواصل مساعي تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية في ظل استمرار الهجمات على
الموانئ
الحة عامة
التطورات في مناطق سيطرة الحكومة
الحكومة تواصل مساعيها الدولية مع توقف محادثات الهدنة
الحكومة تواصل مساعي تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية في ظل استمرار الهجمات على الموانئ10
الخلاف بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي يستمر وطارق صالح يعزز سلطته
قوات عسكرية موازية جديدة مدعومة سعوديًا تثير غضب المجلس الانتقالي الجنوبي
حضرموت: وفد أمريكي في المكلا وتعبئة القبائل الحضرمية
التهريب في المهرة
التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين
استمرار المحادثات بين السعوديين والحوثيين عبر قنوات خلفية
مسؤولون حوثيون يحذفون تغريداتهم المهنئة للسعودية بفوزها بمباراة في كأس العالم
الحوثيون يفرضون تعليمات جديدة للخدمة المدنية
معارضة لبسط الحوثيين على الأراضي
الناقلة صافر
تطورات سیاسیة أخری
التطورات العسكرية والأمنية
هدوء نسبي في الجبهات رغم هجمات الحوثيين على الموانئ الجنوبية بالطائرات المسيّرة15
الحة عامة
مأرب
تعز17
الحج
البيضاء
الضائع الضائع

الحديدة	
ابين	
شبوة	
الأمن البحري	
21	الاقتصاد
درات النفط يستمر والحكومة توافق على شروط الدعم الدولي	توقف صا
21	
الدعم المالي الدولي ينعش الحكومة	
إنتاج النفط.	
معركة البنوك المركزية في اليمن للظفر بالإشراف على البيانات	
العملة	
וצדיםוציד	
25	تعليقات
عنيه الاحتجاجات في إيران بالنسبة للوضع في اليمن	أبعاد ما ت
27	تعليقات
بز المقالح: غياب رافعة الثقافة اليمنية	عبدالعزب
30	تعليقات
طي وتفاهمات إقليمية: كيف نفهم حوار الحوثيين مع الرياض وزيارة حزب الإصلاح إلى	جمود مح
30	أبوظبي .
المحادثات السعودية الحوثية تتبع النمط المعتاد	
محادثات بين الإصلاح والإمارات	
32	
	مقالات مص
يش الأجواء الساحرة للمونديال	اليمن يعب

ملخص تنفيذي

تبخرت الآمال في إحياء الهدنة المنتهية خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، في ظل تعنت سلطات الحوثيين بشأن مطالبهم المُبالغ فيها التي تسببت في انهيار المحادثات ومن ثم رفعها لسقف الرهانات بشن سلسلة من هجمات الطائرات دون طيار والصواريخ على الموانئ جنوب اليمن، مما أدى إلى شل عائدات الحكومة من النفط والغاز، لكن الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي والسعودية والإمارات منحت الحكومة شريان حياة تحتاجه في الوقت الحالي. بعد الاتفاقات المالية الدولية التي وقعتها الحكومة، تحرك البنك المركزي اليمني الذي تديره الحكومة في عدن لزيادة رقابته على البيانات المصرفية. أما الحرب وعلى الرغم من عدم عودة الاشتباكات واسعة النطاق، إلا أن تعز ولحج والحديدة شهدت اشتباكات مكثفة.

استمر توارد التقارير عن وجود محادثات بين الحوثيين والسعودية عبر قنوات خلفية، لكن يبدو أن تلك المحادثات قد توقفت حاليًا نتيجة مطالبة الحوثيين بدفع الرواتب. قد تصبح هذه المحادثات مشكلة للحكومة في حال تجاوزت مسألة الهدنة وتوصلت إلى تسوية أحادية الجوانب تتعارض مع مصالحها. في الوقت ذاته تستمر الانقسامات في زعزعة مجلس القيادة الرئاسي، الذي لم يقض من أعضائه وقتًا في عدن سوى رئيسه رشاد العليمي وذلك بعد عودته من جولة إقليمية شملت مصر والأردن والإمارات أوائل ديسمبر.

تناقصت حدة الخلاف بين المجلس الانتقالي الجنوبي والإصلاح تناقصًا طفيفًا، الخلاف الذي انعكس داخل مجلس القيادة الرئاسي، وقد حدث ذلك بعد ضغوط من الإمارات والسعودية مع تحول أولوياتها إلى منع الانهيار المالي بعد ضربات الحوثيين التي استهدفت المنشآت النفطية. أدى ذلك إلى إقالة العليمي قياديًا عسكريًا رئيسيًا في محافظة حضرموت التي شهدت احتجاجات يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي، وهددت الاحتجاجات بانزلاق المحافظة إلى اشتباكات عنيفة. عزز طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي مكانته كسليل عائلة صالح، وقاد احتفالات تدعمها الحكومة لإحياء ذكرى وفاة الرئيس السابق علي عبدالله صالح عام 2017. افتتح مطار المخا مما يزيد من أهمية المقاومة الوطنية التي تدعمها الإمارات التي تحرس جزءًا مهمًا من سواحل البحر الأحمر.

افتتاحية مركز صنعاء

اليمن بحاجة إلى مساعدة لتجنب كارثة مناخية

يعد القرار التاريخي الذي اتُخذ في مؤتمر المناخ 2022 (COP27) بإنشاء صندوق "الخسائر والأضرار" للأكثر عرضة لأزمة المناخ انتصارًا كبيرًا للدول النامية، لكن صانعي السياسات اليمنيين بحاجة إلى البدء في الاستعداد الآن للتأكد من حصول اليمن على نصيبها العادل. بعد موافقة الدول الغنية على فتح النقاش حول مسألة التعويض، ستكون المعركة التالية حول من يموّل الصندوق وما هي المؤهلات اللازمة للحصول على المساعدة المالية. كان الوفد اليمني المشارك في محادثات شرم الشيخ صغيرًا ولم يتمكن من إيصال صوته، وسيشكل عدم فعالية تمثيل مصالح اليمن مشكلة إذا لم تعطِ الحكومة الأولوية لهذه القضية قبل انعقاد قمة المناخ في دبي العام المقبل عندما يبدأ الصخب من أجل الاستفادة من الصندوق. قدرت الأمم المتحدة إجمالي احتياجات البلدان النامية للتكيّف مع أزمة المناخ (مثل تشييد الحواجز البحرية وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف) بين 140 إلى 340 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، وأكثر من ذلك بحلول عام 2050 إذا تسارع تغير المناخ.

ينصب الاهتمام حاليًا على الحد من الاحترار العالمي بنسبة 1.5 درجة مئوية من خلال خفض الانبعاثات من الملوثين الرئيسيين مثل الصين والولايات المتحدة. في COP27 جرى الموافقة على مشاريع جديدة لتطوير أنظمة الإنذار المبكر للكشف عن الظواهر المناخية وبناء نظام أقمار صناعية لرصد مستويات الميثان. من المتوقع أن يتركز اهتمام الدول الغنية بتأثير درجات الحرارة القصوى والفيضانات والعواصف وارتفاع مستويات سطح البحر ضمن حدودها (مثل العواصف في أمريكا والجفاف في أوروبا وحرائق الغابات في أستراليا). إن قضية تأثير أزمة المناخ على بلد مزقته الحرب مثل اليمن يمكن أن تُهمل إذا لم تُقدم بشكلٍ كاف، حتى فيما يتعلق بصندوق الخسائر والأضرار. إن القدرة المحدودة للحكومة والوضع السياسي المتقلب والعنف الناجمين عن الحرب الأهلية قد ينتج احتمال خسارة البلاد لمساعدة ضرورية بسبب انشغالها بالتصدي للتهديدات التي تبدو أكثر إلحاحًا.

تواجه اليمن مشاكل بيئية هائلة فهي تحتل المرتبة 171 من أصل 182 دولة على مؤشر نوتردام العالمي للتكيف (-SAIN)، الذي يقيّم قابلية التأثر والاستعداد للتكيف مع تغير المناخ. ما يزال معظم سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليون نسمة يعيشون في مناطق ريفية معرضة بشدة لتقلبات الطقس، في حين أن البلاد لا تساهم إلا بالقليل نسبيًا في الانبعاثات العالمية. تتنبأ النماذج بتغير في متوسط هطول الأمطار السنوي من 7- إلى 69+ في المائة بحلول عام 2000 الانبعاثات العالمية. تربأ النماذج بتغير في متوسط هطول الأمطار السنوي من 7- إلى 69+ في المائة بحلول عام 2000 مع توقع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.2-1.2 درجة مئوية بحلول عام 2050 و2.3-1.5 درجة مئوية بحلول عام 2000 ويمكن أن تؤثر موجات السيول والجفاف بشكل خطير على قدرة البلد -المنهكة أساسًا -في تأمين غذاء سكانه ويزيد الاعتماد على وارداته من السلع الغذائية الأساسية. تعتمد اليمن حاليًا بشكل شبه كامل على القمح والأرز الأجنبيين.

تسبب الأمطار الغزيرة خرابًا متزايدًا؛ إذ تسببت الفيضانات عام 2008 في مقتل 180 شخصًا، وتشريد 10 آلاف شخص، وبأضرار في البنية التحتية تقدر بنحو 1.64 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 15 في المائة. في عام 2015، تسبب إعصار تشابالا -أول عاصفة مسجلة بقوة الإعصار تضرب اليابسة في اليمن -بفيضانات كبيرة على الساحل الجنوبي وأجبر 18,750 شخصًا على الفرار من المناطق الساحلية وفقًا لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي. في الوقت نفسه، يؤثر تصحر الزراعة القائمة على 3 إلى 5 في المائة من الأراضي سنويًا في بعض مناطق البلاد ويمكن أن يستمر أو يزداد سوءًا. وهناك تحديات أخرى تلوح في الأفق أيضًا: تآكل السواحل، وإعادة توطين المجتمعات النازحة، والتهديد الذي تتعرض له الأراضي الرطبة الساحلية المنخفضة من ارتفاع منسوب مياه البحر.

اليمن هي واحدة من أكثر دول العالم التي تعاني من ندرة المياه. يعد تغيّر المناخ أحد أسباب استنزاف طبقات المياه الجوفية، إلى جانب انتشار زراعة القات، والنمو السكاني العشوائي، وسوء إدارة المياه. تسبب ارتفاع منسوب مياه البحر بالزراعة. وأجبر بتسربه إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية، مما أدى إلى تلوث إمدادات المياه البلدية وإلحاق الضرر بالزراعة. وأجبر انخفاض منسوب المياه الجوفية منذ عام 1970 العديد من المزارعين على التخلي عن أراضيهم في أماكن مثل حوض صعدة. سيؤدى ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات تبخر المياه، ولن تكون الأمطار الإضافية الناتجة عن عدم

الاستقرار المناخي كافية لمنع استنزاف طبقات المياه الجوفية. في عام 2010، رجح البنك الدولي اختفاء احتياطيات المياه الجوفية تمامًا مع بداية 2040 وهو السيناريو الذي سيتطلب اعتمادًا كبيرًا على تحلية المياه، وهو أمر مكلف وإشكالي بالنسبة للزراعة ويمثل في حد ذاته مشكلة بيئية.

تترتب على هذه الأزمات مجموعة من المشاكل الأخرى، مثل تعرض النظام البيئي الفريد في سقطرى، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، للتهديد من العواصف الشديدة والجفاف. أما في مدينة صنعاء القديمة، وهي أحد مواقع التراث العالمي، فقد ألحقت الأمطار الغزيرة والفيضانات أضرارًا بحوالي 1,000 منزل وأصابت الخدمات والمرافق بالشلل. كما عانت صنعة تربية النحل في اليمن البالغ عمرها 3 آلاف عام حيث يمنع ارتفاع درجات الحرارة التلقيح، في حين أن كلًا من انخفاض منسوب المياه الجوفية والتصحر والحرب يجبر العديد من مربي النحل على العزوف عن هذه المهنة القديمة. كل جانب من جوانب تغير المناخ يزيد الحرب في اليمن تعقيدًا، إذ يهدد التدهور البيئي بتأجيج المزيد من الصراعات على كل مستويات المجتمع. مثلًا، وجدت إحدى الدراسات التي أجراها باحثون في جامعة صنعاء أن المياه كانت عاملًا حاسمًا في معظم النزاعات الريفية. إن تضرر السدود والخزانات وأنابيب المياه خلال القتال الجاري منذ عام 2015 أدى إلى تبادل اتهامات "تسليح المياه" من قِبل الأطراف المتحاربة.

هناك حاجة ملحة لجعل هذه القضايا أولوية في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي القادم (COP28) ولعرض قضية اليمن على المجتمع الدولي، وهناك حاجة لإشراك المانحين في مسألة تغير المناخ والوضع الهش في اليمن. يجب على الحكومة استثمار علاقاتها الوثيقة مع دولة الإمارات، مستضيف قمة المناخ المقبلة، لضمان استكمال المفاوضات حول صندوق الخسائر والأضرار ولإدراج أولويات اليمن في جدول الأعمال. يجب أن تكون الحكومة مستعدة للتعامل مع الاتهامات بسوء الإدارة في الماضي وعلى الأسئلة حول قدرتها على تنفيذ المبادرات البيئية في خضم الصراع، وسيكون التوصل إلى موقف مشترك مع سلطات الحوثيين أمرًا مثاليًا. إذا لزم الأمر، يجب على الحكومة أن تنبه إلى أنه من المرجح أن تمتد أزمات المناخ المستقبلية في اليمن خارج حدودها من خلال نزوح السكان، والأسوأ من ذلك أنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أو إعادة إشعال العداوات والمنافسة التي تؤجج الصراع الحالي. إن مساعدة اليمن على التخفيف من تأثير التغيير المناخي لن يسهم فقط في السلام والاستقرار على المستوى الوطني، ولكن أيضًا في الأمن الإقليمي، وهي حقيقة يجدر بجيران اليمن والداعمين المحتملين أن يضعوها في الاعتبار.



التطورات السياسية والدبلوماسية

الحكومة تواصل مساعي تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية في ظل استمرار الهجمات على الموانئ

لحة عامة

انتهت الهدنة التي تدعمها الأمم المتحدة في الثاني من أكتوبر، ولكن كان هناك بصيص أمل عند انتهائها أن يتم الاتفاق على تمديدها سريعًا بالاتفاق على القضايا العالقة كدفع رواتب القطاع العام وإعادة فتح الطرق. لكن الجهود المبذولة لتمديد الهدنة توقفت في نوفمبر/تشرين الثاني، بالرغم من تعدد زيارات المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ والمبعوث الأمريكي الخاص تيم ليندركينغ للعديد من المسؤولين الإقليميين، حيث أفاد مبعوث الأمم المتحدة في تقرير موجز لمجلس الأمن في ٢٢نوفمبر/ تشرين الثاني بعدم إحراز أي تقدم.

بل وعمد الحوثيون والحكومة المعترف بها دوليًا إلى تنفيذ إجراءات تصعيدية، حيث أدت هجمات للحوثيين التي استهدفت الموانئ النفطية التي تسيطر عليها الحكومة إلى شل صادرات النفط للشهر الثاني على التوالي، في محاولة حوثية للضغط على الحكومة لدفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في مناطق سيطرة الحوثيين، في حين ردت الحكومة بتصنيف جماعة الحوثي جماعة إرهابية، لكن هناك مخاوف من أن الإجراءات الناتجة عن تلك الخطوات قد تسبب المزيد من الأضرار على الاستقرار الاقتصادي لليمن، وأنها لن تحقق أي نجاح في دفع الحوثيين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

أما في صفوف الحكومة اليمنية، فاستمر الصراع الداخلي بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي أغلب فترات شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، لكن يبدو أن حدة تلك التوترات قد بدأت بالتراجع بعد أن اتحدت الفصائل المختلفة على معاقبة قيادة الحوثيين. بعد شهور من الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والإصلاح، بدأت بوادر تحسن العلاقة بينهما بالظهور وذلك نتيجة احتمالية عودة المعارك الشاملة مع الحوثيين. على الرغم من ذلك اتسم شهر نوفمبر/تشرين الثاني بتصاعد التوترات في عدن التي يمتلك المجلس الانتقالي الجنوبي فيها سيطرة أمنية، في وقت كان معظم أعضاء مجلس القيادة الرئيسي خارج العاصمة المؤقتة أغلب فترات الشهر، حيث ذهب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في جولة إقليمية، وشارك في قمة جامعة الدول العربية في الجزائر، وقمة المناخ والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في مصر، ويوم الشهيد في أبو ظبي الإمارات. وردت تقارير تفيد بالإبقاء على رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو مجلس مصر، ويوم الشهيد في أبو ظبي الإمارات بناءً على طلب من داعميه الإماراتيين للحد من التوترات في عدن، واستمرت

المناورات السياسية على الرغم من ذلك، لا سيما في حضرموت التي استمر فيها القادة المتحالفون مع المجلس الانتقالي الجنوبي في حشد المظاهرات العامة للمطالبة بإقالة القيادات العسكرية المتحالفة مع حزب الإصلاح من المنطقة العسكرية الأولى في سيئون.

في حين يبدو أن عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد قوات المقاومة الوطنية على الساحل الغربي لليمن طارق صالح يمضي قُدمًا في تعزيز نفوذه العسكري والسياسي بهبوط أول رحلة إنسانية في مطار جديد في المخا الساحلية بتمويل من الإمارات. تسيطر قوات المقاومة الوطنية المدعومة من الإمارات بقيادة صالح على الشريط الساحلي الذي تقع عليه المخا بالقرب من مضيق باب المندب. تتأتى الأهمية الاستراتيجية للمطار الجديد من أنه سيسهل أنشطة طارق صالح وقواته، التي كانت حتى حين مجبرة على استخدام مهابط طائرات بعيدة والاعتماد على طائرات الهليكوبتر الإماراتية للنقل وإعادة الإمداد.

شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني أيضًا توقيع اتفاقية المليار دولار التي طال انتظارها بين الحكومة وصندوق النقد العربي بتمويل من السعودية، ويمثل هذا الاتفاق جزءًا من الدعم المالي الذي التزمت به الرياض وأبو ظبي للحكومة في أبريل من هذا العام والبالغ ملياري دولار أمريكي، وتقول المزاعم إن تأجيل هذا الدعم جاء نتيجة انتظار قيام الحكومة بإصلاحات في الإدارة/الحوكمة والمؤسسات. جاء هذا الإعلان معززًا قيمة الريال اليمني الجديد في مناطق سيطرة الحكومة لفترة قصيرة.

يواصل الحوثيون مأسسة أيديولوجيتهم ومعتقداتهم السياسية والطائفية في نفس الوقت الذي يقومون بإحكام قبضتهم على الحكم، حيث رتبت السلطات في صنعاء لتنفيذ "مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل" المنشورة حديثًا، وتتضمن المدونة شرط الاعتراف بحق الحكم الإلهي لجماعة الحوثيين. كما أصدرت إدارة التعليم بصنعاء إرشادات جديدة تمنع الطالبات من استخدام الهواتف المحمولة، وتشغيل الموسيقي، والتحدث أو الضحك بصوت عالٍ أثناء الرحلات المدرسية. في حين استمرت الاضطرابات بسبب مصادرة الحوثيين للأراضي في أجزاء مختلفة من شمال اليمن، مع ورود أنباء عن احتجاجات في مدينة صنعاء واشتباكات قبلية في الجوف.

التطورات في مناطق سيطرة الحكومة

الحكومة تواصل مساعيها الدولية مع توقف محادثات الهدنة

استمرت الجهود الدبلوماسية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني دون إحراز تقدم يذكر في تمديد الهدنة التي انتهت أوائل أكتوبر/ تشرين الأول، ففي الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني، اختتم المبعوث الأمريكي الخاص لليمن تيم ليندركينغ رحلته إلى الإمارات والسعودية لإجراء محادثات ركزت على تمديد الهدنة وإطالتها برعاية الأمم المتحدة، ومن ثم في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني، التقى كل من ليندركينغ ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في لقاءين منفصلين مع وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي في واشنطن لمناقشة عملية السلام في اليمن، من بين موضوعات أخرى. في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني، اختتم المبعوث الأممي الخاص لليمن هانز غروندبرغ زيارة إلى الرياض، عقد فيها اجتماعات مع السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر ودبلوماسيين دوليين آخرين، وركزت تلك الاجتماعات على تمديد الهدنة والدفع بالعملية السياسية نحو الأمام. لكن غروندبرغ أفاد بعدم حدوث أي نجاحات في خطاب شهري موجز على غير العادة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 22 نوفمبر/تشرين الثاني.

قضى كبار المسؤولين الحكوميين اليمنيين معظم شهر نوفمبر/تشرين الثاني في الخارج مشاركين في محادثات، حيث حضر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في قمة جامعة الدول العربية في الجزائر العاصمة يومي 1 و2 نوفمبر/ تشرين الثاني، قبل أن يسافر إلى مصر لحضور قمة المناخ السابعة والعشرين. تلا ذلك حضور العليمي يوم الشهيد في أبو ظبي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، اليوم الذي اكتسب أهمية أكبر في الإمارات منذ تدخلها في اليمن في مارس/آذار 2015، طبي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني والتقى حيث لقي 45 جنديًا إماراتيًا مصرعهم في الصراع اليمني. زار العليمي عمّان أيضًا أواخر نوفمبر/تشرين الثاني والتقى بالعاهل الأردني الملك عبدالله، وحضر الزيارة عضوا مجلس القيادة الرئاسي عبدالله العليمي وطارق صالح، فالعلاقة الوثيقة بين طارق صالح والعاهل الأردني معروفة وتعود لسنوات حكم الرئيس السابق على عبدالله صالح.

حضر مسؤولون حكوميون آخرون حوار المنامة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في البحرين خلال الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر/تشرين الثاني. التقى رئيس أركان الجيش اليمني وقائد العمليات المشتركة الفريق صغير حمود بن عزيز بقيادات عسكرية أمريكية وفرنسية وغيرها على هامش مؤتمر الأمن الإقليمي السنوي لمناقشة أوجه التعاون في مختلف القضايا، بما في ذلك تأمين الملاحة البحرية، في ضوء تجربة حوثية لصواريخ مضادة للسفن عشية المؤتمر. قالت مصادر مقربة من ابن عزيز إن مسؤولين عسكريين فرنسيين أعربوا عن استعدادهم لتباحث دعم عملية عسكرية جديدة على الساحل الغربي كجزء من استراتيجية لإجبار صنعاء على العودة إلى طاولة المفاوضات، وتمديد الهدنة، وإنهاء الهجمات على قطاع الطاقة، لكن مركز صنعاء لم يتمكن من تأكيد هذه المعلومات بشكل مستقل. كما شارك وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك في حوار المنامة، مؤكدًا تهديد الحوثيين للأمن البحري من خلال استخدام الطائرات المسيّرة والألغام البحرية، وقال الوزير إن الدعم الإيراني للحوثيين حولهم إلى تهديد دولي.

الحكومة تواصل مساعي تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية في ظل استمرار الهجمات على الموانئ

بعد الهجمات التي استهدفت ميناءي النشيمة والضبة النفطيين في أكتوبر/ تشرين الأول، استمر الحوثيون بشن هجمات الطيران المسيّر على موانئ النفط الحكومية في نوفمبر/تشرين الثاني، الأمر الذي أدى إلى تأخير إعادة صادرات النفط ومضاعفة المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة، ففي التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني، استهدفت طائرة مسيّرة حوثية تحمل متفجرات ناقلة نفط في ميناء قنا بشبوة، وتقول التقارير إن قوات الدفاع الجوي التابعة للواء الثاني مشاة بحري أسقطت الطائرة المسيّرة، لكنها سقطت على السفينة مصيبة طاقم السفينة من المصريين والسودانيين وملحقة أضرار طفيفة بالسفينة. أعقب ذلك هجوم على ميناء الضبة في 21 نوفمبر/تشرين الثاني منع سفينة تحمل العلم البنمي من تحميل النفط. حذر الحوثيون شركات النفط بوجوب وقف عملياتها في اليمن واتهموا تلك الشركات بسرقة ثروات البلاد الطبيعية، ومن شبه المؤكد أن الهجمات على الموانئ تهدف إلى انتزاع امتيازات مالية من الحكومة وزيادة الضغط عليها لدفع رواتب القطاع العام لمئات الآلاف من الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين.

في رد على تلك الهجمات، استمرت الحكومة بالمُضي قُدمًا في جهودها الرامية إلى معاقبة الأفراد والكيانات المرتبطة بالحوثيين والتي تعمل ضمن مناطقهم بحكم سلطة الأمر الواقع، وكانت الحكومة قد صنفت الحوثيين كجماعة إرهابية في أكتوبر/تشرين الأول. في وقت سابق من الشهر، قال مسؤولون كبار لمركز صنعاء إن الحكومة طلبت من الإنتربول إصدار أوامر اعتقال بحق المسؤولين الحوثيين وأصحاب الشركات التابعة للحركة، ودعت حلفاءها الإقليميين والدوليين إلى الضغط من أجل القيام بذلك. يسافر المسؤولون الحوثيون بشكل روتيني إلى الخارج، إلى عمان والأردن، وأحيانًا أبعد من ذلك. ركزت خطة الحكومة اعتبارًا من أواخر نوفمبر/تشرين الثاني على المسؤولين والشخصيات الحوثية الموجودة في مصر والأردن والدول الأوروبية، ومطالبة تلك الحكومات بتسليمهم أو منعهم من السفر دوليًا. أوضح المسؤولون ألى مصر والأردن والدول الأوروبية، ومطالبة تلك الحكومات بتسليمهم أو منعهم من السفر دوليًا. أوضح المسؤولون الحكوميون أنهم لن يحظروا التعامل سوى مع الشركات التي تم تأسيسها في مناطق سيطرة الحوثيين بعد أن حل الحوثيون البرلمان بصنعاء في فبراير/شباط 2015. غالبية الأسماء الموجودة على قائمة العقوبات التي تعدها الحكومة حتى الآن هي لأشخاص من شركات النفط التابعة للحوثيين، إضافة إلى عدد من رجال الأعمال.

ما تزال غاية الحكومة من تبني هذه الاستراتيجية غير واضحة، ففي محادثات خاصة، قال مسؤولون كبار إنهم يدركون أنهم بتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية وفرض العقوبات يردون على سياسة حافة الهاوية التي يتبعها الحوثيون بتصعيد كبير من قبل الحكومة، ويقرون في الوقت ذاته أنه من غير المرجح أن تدفع هذه الاستراتيجية الجانب الحوثي للعودة إلى الهدنة ومن المحتمل أن تؤدي إلى مزيد من الهجمات على منشآت الطاقة، كما أن هناك مخاطر عودة المعارك الشاملة على جبهات القتال، وتعمل الحكومة على تعزيز الأمن في موانئها، وتجهيزها بأنظمة دفاع ضد الطائرات المسيّرة، وتعمل الحكومة مع شركات التأمين على إقناع الناقلات بالعودة وتصدير النفط من اليمن رغم تهديدات الحوثيين.

كما أنه من غير المرجح أن تكون العقوبات المقترحة فعّالة في الضغط على اقتصاد الحوثيين، فمن المرجح أن تتمكن سلطات الحوثيين من التحايل على الإجراءات بفتح شركات خاصة جديدة تحل محل الشركات الخاضعة للعقوبات. قد تسعى وكالات الأمم المتحدة كما فعلت في سوريا إلى منع العقوبات المفروضة على الشركات التي يُعتقد أنها تؤدي وظائف إنسانية رئيسية. أما فيما يتعلق بالقبول الدولي، فقد تكون الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية أكثر استعدادًا من أي وقت مضى منذ عام 2015 للتوصل إلى تفاهمات مع حكومة الحوثيين في صنعاء وإنهاء الصراع.

الخلاف بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي يستمر وطارق صالح يعزز سلطته

استمر توتر العلاقات بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في أعقاب اشتباكات أغسطس/آب 2022 بين القوات التابعة للإصلاح والجماعات المدعومة من الإمارات في شبوة، وتصاعدت تلك الخلافات في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني عندما وجه كبير مفاوضي المجلس الانتقالي الجنوبي ناصر الخبجي سلسلة من الاتهامات ضد مجلس القيادة الرئاسي ومجلس الوزراء في مقابلة بُثت على قناة تلفزيونية تابعة للانتقالي، واتهم الخبجي رئيس الوزراء معين عبدالملك بمنع

هيئات مكافحة الفساد من القيام بعملها، وطالب بإقالة عضو مجلس القيادة الرئاسي سلطان العرادة من منصب محافظ مأرب، وتحدث عن ضرورة إيداع عائدات مأرب من النفط في البنك المركزي بعدن، وطلب نقل قوات المنطقتين العسكريتين الأولى والثانية المتمركزتين في وادي حضرموت والمهرة إلى جبهات القتال. بدا أن الخبجي يهدد مجلس القيادة الرئاسي في تصريحاته قبل بث المقابلة بوقت قصير، وهو ما قد يشير إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي قد يسيطر على المناطق الجنوبية وأن العليمي "قد لا يعود إلى عدن". كما اتهم الخبجي وزير الداخلية إبراهيم حيدان بحماية عناصر الإصلاح في شبوة وحضرموت. لكن ليس من الواضح مدى عكس تصريحات الخبجي لموقف المجلس الانتقالي الجنوبي لكنه لا يمتلك علاقات وثيقة مع الإمارات. في وقت لاحق من الشهر، نفى رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي وجود حملة ممنهجة لتشويه سمعة الحكومة ونأى بنفسه عن الآراء التي عبر عنها الخبجي، قائلًا إنها لا تمثل المجلس الانتقالي.

يبدو أن عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح يعزز نفوذه العسكري والسياسي، حيث سيكون لافتتاح مطار المخاعلى ساحل البحر الأحمر في محافظة تعز وبدء تشغيله تدريجيًا بهدف الاستخدام التجاري في نهاية المطاف فائدة استراتيجية له. كانت أول طائرة تهبط على مدرج هذا المطار طائرة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود الإنسانية في 24 نوفمبر/تشرين الثاني بعد الانتهاء من تشييد مدرج بطول ثلاثة كيلومترات العام الماضي، وتجري حاليًا المرحلة الثانية من البناء المتمثلة في صالة المسافرين وبرج مراقبة الحركة الجوية. قالت الحكومة إنها تعمل على تطوير هذا المطار كبديل لمطار تعز الذي يسيطر عليه الحوثيون في مدينة تعز، لكن هناك تداعيات أكبر تتمثل في دور المطار الجديد بتسهيل أنشطة طارق صالح وقواته.

قوات عسكرية موازية جديدة مدعومة سعوديًا تثير غضب المجلس الانتقالي الجنوبي

استمر المجلس الانتقالي الجنوبي بالتحريض ضد العليمي في غيابه، خصوصًا بسبب قوات درع الوطن التي شكلتها السعودية ووضعتها تحت سيطرته، فقد وصفت وسائل الإعلام التابعة للمجلس الانتقالي القوة الجديدة التي بدأت في السعودية ووضعتها العسكرية إلى عدن بأنها تهديد مباشر لوجودها العسكري الموازي في المدينة وأماكن أخرى في الجنوب، كما جمع معين المقرحي وهو ضابط اللواء الأول دعم واسناد التابع للمجلس الانتقالي عناصرهم من نقاط التفتيش لاعتقال عناصر قوات الدرع الوطني المشكلة مؤخرًا، واصفًا إياهم "بالشماليين". تتكون غالبية قوات درع الوطن، المعروفة سابقًا باسم قوات اليمن السعيد، من قبائل الصبيحة من لحج، بقيادة القائد السلفي بشير المضربي. كان المجلس الانتقالي الجنوبي قد احتكر السيطرة الأمنية في العاصمة المؤقتة عدن منذ أغسطس/آب و201، ومن المرجح أن يستخدم المجلس المخاوف التاريخية المتمثلة في الهيمنة الشمالية على المدينة لمواصلة هيمنة المجلس، وفي رد على تلك الاعتقالات أصدرت قبيلة الصبيحة بيانًا وصفت فيه تصرفات المقرحي بالإهانة والاستفزاز.

حضرموت: وفد أمريكي في المكلا وتعبئة القبائل الحضرمية

استضاف محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي عدة وفود أمريكية بالمكلا في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث التقى المحافظ مع وفد الشؤون المدنية العسكرية الأمريكية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني لمناقشة التنسيق الأمني، ومن ثم التقى بسفير الولايات المتحدة باليمن ستيفن فاجن في 8 نوفمبر/تشرين الثاني. عمل ابن ماضي في الوقت نفسه على إعادة تنظيم عمليات المحافظات بسلسلة من التعيينات والأوامر الإدارية، التي تضمنت تعيين عبدالرحمن عزة سالمين بلفاس مديرًا عامًا لفرع شركة النفط اليمنية في ساحل حضرموت، وتعيين قياديين من الحراك الشعبي الحضرمي المعروف بالهبة الحضرمية هما الشيخ حسن سعيد الجابري والشيخ صالح محسن بن حريز المرى مديرين عامين لمديريتي ساه والصحراء.

استمرت التحركات السياسية لكسب القبائل فيما يتعلق بقضية استمرار وجود المنطقة العسكرية الأولى الموالية للإصلاح في وادي حضرموت وموقف حضرموت من التوترات داخل مجلس القيادة الرئاسي في نوفمبر، ففي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، دعا اجتماع قبائل حضرموت برئاسة عبدالله صالح الكثيري وهو أحد كبار زعماء القبائل في وادي حضرموت وزارتي الدفاع والداخلية إلى تجنيد 30 ألف مواطن وتكليفهم بمهام الأمن في المحافظة، وذلك في مواصلة لمطلب استبدال قوات المنطقة العسكرية الأولى الذي لطالما طالبوا به قبل الهبة الحضرمية الثانية الداعمة للمجلس الانتقالي الجنوبي. في حين أصدر تجمع قبلي آخر لقبائل آل كثير بيانًا يدعم مطالب المحافظ مبخوت بن ماضي الأخيرة بتسليم السيطرة الأمنية على منفذ الوديعة الحدودي مع السعودية لقوات النخبة الحضرمية التي تدعمها الإمارات، حيث بتسليم السيطرة الوحدات العسكرية الموالية لحزب الإصلاح. إلا أن أفراد قبيلة الكثيري لا يدعمون جميعًا الشيخ عبدالله، حيث يزعم شيوخ آخرون الآن أن الأخير أصبح أقرب إلى الجابري والمجلس الانتقالي الجنوبي ويعطي الشيخ عبدالله الأولوية لمصالحه الخاصة، وبحسب بيان صادر عن منتقديه، فإن تمثيل قبيلة الكثيري يجب ألا يقتصر على الشيخ عبدالله الكثيري ومجلسه.

في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت مرجعية قبائل حضرموت لقاءً تشاوريًا موسعًا في المكلا يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق مصالح حضرموت، وتضمنت مطالب اللقاء الرئيسية الحفاظ على سيادة المحافظة، والحفاظ على حق تقرير المصير، واستبدال القوات غير الحضرمية بقوات حضرمية من ضمنها 40 ألف من قوات النخبة الحضرمية، وإنشاء قيادة حضرمية موحدة، وتشكيل فريق تفاوض رفيع المستوى. وحذر بيان صدر عقب اللقاء كافة الأطراف والشركات من تنقيب أو استخراج النفط والثروات الطبيعية من حضرموت. أصدر بعض مؤسسي مرجعية قبائل حضرموت قُبيل اللقاء بيانًا رفضوا فيه المشاركة في اللقاء الذي دعا إليه عمرو بن حبريش. من منتصف إلى أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، زار أفراد من قبيلة الحموم، التي ينتمي إليها عمرو بن حبريش وعضو مجلس القيادة الرئاسي فرج البحسني، معسكر بارشيد الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي وعبروا عن دعمهم للقبائل الجنوبية، وجاءت الزيارة لتناقض تصريحات سابقة للقبيلة ترفض تهميش قادتها من قِبل قوى خارجية ولا تدعم الاحتجاجات التي نظمها المجلس الانتقالي في وادي حضرموت.

التهريب في المهرة

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، قام اللواء محسن علي ناصر مرصع قائد محور الغيضة العسكري بزيارة مركز القيادة البحري، البحرية بميناء نشطون، وشدد مرصع على ضرورة مكافحة عمليات التهريب، وحماية الموانئ، وزيادة الأمن البحري، وجاءت الزيارة في أعقاب إعلان القوات المركزية الأمريكية في عن ضبط مركب شراعي في خليج عمان يحمل مواد متفجرة تُهرب من إيران إلى اليمن في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني، زار مرصع معبر شحن الحديدي القريب من سلطنة عمان لمناقشة تطوير وتنسيق الوحدات الأمنية والعسكرية التي تركز على مكافحة التهريب.

التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين

استمرار المحادثات بين السعوديين والحوثيين عبر قنوات خلفية

على الرغم من هجمات الحوثيين على منشآت النفط جنوب اليمن خلال شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، تشير التقارير إلى استمرار المحادثات الحوثية السعودية، لكن وضع المفاوضات ما يزال يكتنفه الغموض، وما تزال دعوة السعودية لرئيس المجلس السياسي الأعلى التابع لجماعة الحوثيين مهدي المشاط لزيارة الرياض قائمة، لكن علنًا، ما يزال الحوثيون يتمسكون بمطالبهم المتمثلة بإنهاء القيود المفروضة على الموانئ، ودفع رواتب القطاع العام بالكامل، بما في ذلك رواتب العسكريين، قبل النظر في أي محادثات رسمية. من المرجح أن تحافظ السعودية على المدى القصير على الاتصال بالحوثيين بأمل ثنيهم عن شن ضربات الطائرات المسيّرة أو الصواريخ عليها أو على الإمارات، لا سيما خلال هذه الفترة التي يزداد فيها الاهتمام العالمي بكأس العالم في قطر، أما على المدى الطويل فقد تتخذ الرياض موقفًا أكثر وضوحًا بشأن مطالب قيادة الحوثيين، وهو ما قد يعني إما تقديم مزيد من التنازلات لتأمين اتفاق أو رفض سياسة حافة الهاوية التي يتبعها الحوثيون بحزم. في موقف صريح غير معهود، رد كبار المسؤولين العمانيين انتقادات للحوثيين خلال قمة المناخ السابعة والعشرين في مصر مدافعين عنهم بوصفهم الطرف اليمني الشرعي الذي يظهر رغبة صادقة في السلام، ومن غير المعتاد صدور هكذا تصريحات من العمانيين، خاصة بعد تكوين السلطان هيثم لفريق جديد للتعامل مع ملف اليمن خلال الصيف، وهي الخطوة التي أثارت مخاوف الحوثيين من أن السلطنة التي كانت محايدة حتى اليوم بهذا القرار.

مسؤولون حوثيون يحذفون تغريداتهم المهنئة للسعودية بفوزها بمباراة في كأس العالم

انكشفت سياسة الحوثيين المختلطة تجاه الرياض بوضوح تام عندما حقق فريق كرة القدم السعودي فوزًا مفاجئًا على الأرجنتين بنتيجة 1-2 في كأس العالم في قطر في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، الفوز الذي تسبب في احتفالات في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، وعلى الرغم من عدم وجود بيان تهنئة رسمي من سلطات صنعاء، إلا أن العديد من المسؤولين الحوثيين فاجأوا المراقبين بتغريدات تدعم السعودية على تويتر، ولكن بعد ردود الفعل الغاضبة من أنصار الجماعة، حذف المسؤولون الثلاثة وهم ضيف الله الشامي وزير الإعلام وعضو المكتب السياسي للحوثيين، وعبدالقادر المرتضى رئيس لجنة الحوثيين لشؤون الأسرى، وحسين العزي نائب وزير الخارجية، تغريداتهم. رتبت سلطات الحوثيين شاشات عامة كبيرة قدمها الهلال الأحمر القطري بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومجموعة beIN Sports الإعلامية القطرية ليتابع الجمهور مباريات كأس العالم مجانًا.

الحوثيون يفرضون تعليمات جديدة للخدمة المدنية

في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني، نشرت وكالة أنباء سبأ التي يديرها الحوثيون مجموعة جديدة من الإرشادات لموظفي الخدمة المدنية العاملين في مناطق سيطرة الجماعة، حيث تحتوي مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل، الوثيقة المكونة من 36 صفحة والصادرة عن وزارة الخدمة المدنية، على العديد من الإشارات الدينية التي تعزز الأجندة الطائفية والسياسية للجماعة، ويجب على الموظفين الحكوميين التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بالالتزام بالمدونة التي تتضمن أيضًا الاعتراف بحق الحوثيين الإلهي في الحكم كونهم من سلالة رسول الله، والمشاركة في أنشطة التعبئة التي تتضمن أيضًا الاعتراف بحق الحوثيين الإلهي في الحكم كونهم من سلالة رسول الله، والمشاركة في أنشطة التعبئة العامة لدعم المجهود الحربي، وحضور دورات ثقافية وبرامج تعليمية للتلقين العقائدي. أفادت التقارير أن العديد من مؤسسات الدولة والسلطات المحلية التي يديرها الحوثيون في جميع أنحاء مناطق سيطرة الحوثيين عقدت اجتماعات لمناقشة تنفيذ المدونة بعد نشرها. في حين أصدر مكتب وزارة التربية والتعليم في صنعاء مجموعة جديدة من اللوائح رحلات الأولاد عن الفتيات الالتزام بها خلال الرحلات المدرسية، حيث تنص التعليمات على أن تقوم المدارس بفصل رحلات الأولاد عن الفتيات، وأن تُعيُّن مشرفات من الإناث في الحافلات المدرسية، وأن تلتزم الفتيات بالزي المحتشم الموافق للقيم الدينية، وألا تحضر الفتيات هواتفهن المحمولة أو يشغلن الموسيقى أو يتحدثن أو يضحكن بصوت عال في الحافلات المدرسية.

معارضة لبسط الحوثيين على الأراضي

شهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني المزيد من محاولات الحوثيين للبسط على الأراضي في صنعاء، لكن في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، نظم سكان سعوان بمدينة الحمدي بمديرية شعوب اعتصامًا احتجوا فيه على بسط السلطات الحوثية على أراضٍ محلية، حيث أصدر المشرف الحوثي أبو حيدر جحاف أوامر بالبسط على الأراضي بحجة أنها أوقاف مملوكة للدولة على الرغم من امتلاك السكان وثائق ملكية تلك الأراضي، وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني، داهم مسلحون من جماعة الحوثي منازل رجل الأعمال المأربي عبدالله ناصر الخراز في صنعاء وطردوا ساكنيها ونهبوا محتوياتها، وندد نشطاء على فيسبوك بهذه الأفعال وانتقدوا رجال قبائل مأرب الموالين للحوثي في صنعاء لعدم شجبهم لأفعال الجماعة.

اندلعت اشتباكات بين الحوثيين وقوات القبائل المحلية في محافظة الجوف بعد بسط سلطات الحوثيين على مساحات من أراضي قبيلة همدان في مديرية الحزم، ومنحت قبيلة همدان قوات وزارة الداخلية الحوثية مهلة مدتها ساعة واحدة لإخلاء تلك الأراضي في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، وتجاهلت الشرطة المهلة بل وأرسلت التعزيزات، مما أدى إلى اشتباكات انتهت باستعادة رجال القبائل للأرض، وفي نفس اليوم اتفقت القبائل في اجتماع لقبائل دهم ضم ممثلين عن قبائل همدان وذو حسين وبني نوف والمهابيب والمسلم والأشراف وفقمان على تشكيل تحالف ضد أي طرف يعتدي على أراضي القبائل. توصلت قبيلة همدان وسلطات الحوثيين بعد ذلك إلى هدنة رغم أن السكان المحليين يعتقدون أن هجوم مسلحين مجهولين على نقطة تفتيش أمنية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني كان بهدف إحداث توتر بين الطرفين.

الناقلة صافر

بعد أشهر من جمع التبرعات والاتفاق الظاهري بين الأمم المتحدة والحوثيين لإنقاذ السفينة صافر، شهدت المعمعة التي تحيط بها العديد من التطورات في نوفمبر/تشرين الثاني، ففي الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، اتهم وزير الإعلام معمر الإرياني الحوثيين بمنع فريق فني للأمم المتحدة من زيارة الناقلة لتقييم وضعها وصيانتها، وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، التقى وزير المياه والبيئة، توفيق الشرجبي، بسفير التنمية المستدامة في وزارة الخارجية الهولندية، رينيه فان هيل، على هامش مؤتمر المناخ السابع والعشرين لمناقشة الموضوع. أعرب الشرجبي في حديثه مع مركز صنعاء عن تحفظات الحكومة على خطة نقل النفط من الناقلة إلى ناقلة جديدة، بحجة أنه يجب إبعاد النفط من المنطقة بالكامل، فوجود النفط في المنطقة يعني منح الحوثيين وسيلة للابتزاز. لكن رئيس هيئة الشؤون البحرية الموالية للحكومة محمد مبارك بن عيفان شدد في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط في 21 نوفمبر/تشرين الثاني على ضرورة تفريغ النفط من الناقلة المتهالكة أولًا ومن ثم الاتفاق على الوجهة النهائية للنفط. أما في 18 نوفمبر/تشرين الثاني فقد أعلنت الأمم المتحدة أن عملية تفريغ الناقلة صافر ستبدأ أوائل عام 2023.

تطورات سياسية أخرى

6 نوفمبر/تشرين الثاني: أصدر اتحاد الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بيانًا يدين تشييد مبانً في مطار صنعاء لا تمتثل لمعايير منظمة الطيران المدني الدولية ويحذر من أن عدم اتباع إجراءات الأمن والسلامة الدولية قد يؤدي إلى تعليق الرحلات الجوية، ودعا الاتحاد سلطات الحوثيين إلى وقف البناء وإزالة جميع المباني التي لا تطابق المعايير، في حين أفادت وسائل إعلام محلية بأن سلطات الحوثيين هددت موظفي الاتحاد عقب إصدار هذا البيان. الجدير بالذكر أن هناك حاليًا ثلاث رحلات أسبوعية بين صنعاء وعمّان.

18 نوفمبر/تشرين الثاني: أصدر فؤاد راشد رئيس المجلس الأعلى للحراك الثوري قرارًا بإقالة خمسة أعضاء بارزين من الحركة ردًا على عقدهم اجتماعًا خاصًا بهم حاولوا فيه عزله من قيادة الجماعة، واتهم راشد قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي وموظفي مكتب محافظ عدن الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي أحمد لملس بدعم الخمسة في محاولة لاستمالة المجلس..



التطورات العسكرية والأمنية

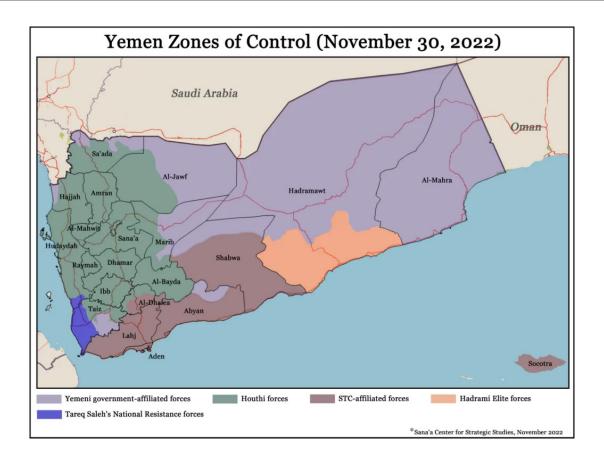
هدوء نسبي في الجبهات رغم هجمات الحوثيين على الموانئ الجنوبية بالطائرات المسيّرة

لحة عامة

على الرغم من عدم حدوث هجمات برية واسعة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، إلا أن التوترات العسكرية تصاعدت في ظل استمرار هجمات الحوثيين على موانئ النفط الحكومية بالطائرات بدون طيار وورود تقارير عن وصول تعزيزات للحوثيين وللقوات المناهضة لهم في مختلف الجبهات. استمرت الهدنة إلى حد كبير من حيث عدم شن أي طرف هجمات برية واسعة، إلا أن اشتباكات عنيفة اندلعت على طول جبهات تعز ولحج والحديدة. كان هناك قلق متزايد أوساط قيادة التحالف الذي تقوده السعودية من أن الحوثيين كانوا يستعدون لشن هجوم كبير، وكرد فعل لنشر الحوثيين لتعزيزات جنوب مأرب، نُشرت العديد من ألوية العمالقة في المنطقة الحدودية بين مأرب وشبوة، ودفع تكثيف الحوثيين لهجماتهم على طول حدود تعز مع لحج إلى إنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في لحج.

أما خلف الخطوط الأمامية في مناطق سيطرة الحكومة فيستمر انعدام الأمن وتدوم الصراعات الداخلية، ففي مأرب اندلعت اشتباكات قبلية في منطقة مأرب الوادي التي شهدت أيضًا اغتيال العديد من القادة الموالين للحكومة، وفي تعز حدثت هجمات يعتقد أنها ترتبط بالقيادي في المليشيا غزوان المخلافي، أما في محافظة لحج المجاورة فأدى نهب قطاع الطرق لشحنة أسلحة إلى حملة أمنية مشتركة بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، وفي أبين استمرت عمليات مكافحة الإرهاب التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، مع تقارير عن عدة هجمات بالعبوات الناسفة بدائية الصنع التي يستخدمها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ضد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحكومية.

إضافة إلى شن الحوثيين معارك برية، فقد نفذوا أيضًا عدة هجمات على مواقع ساحلية تسيطر عليها الحكومة باستخدام الطائرات دون طيار. شنت قوات الحوثيين، إضافة إلى هجوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني على ميناء قنا في شبوة وهجوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني على ميناء الضبة النفطي في حضرموت هجوماً بطائرة دون طيار على مقر لخفر السواحل اليمني الموالي للحكومة في الحيمة بمحافظة الحديدة في 10 نوفمبر/تشرين الثاني. أفادت تقارير أن قوات الحوثيين نفذت تجربة صاروخ مضاد للسفن في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث أطلق الحوثيون الصاروخ من منطقة نهم شرق صنعاء إلى البحر الأحمر.



مأرب

تزايد قلق التحالف بشأن هجوم محتمل للحوثيين خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك في ظل تزايد انتشار التعزيزات الحوثية على جبهات جنوب مأرب وشمال شرق محافظة البيضاء، وبالتالي نُشر عدد من ألوية العمالقة المدعومة من الإمارات في مناطق مقابلة لقوات الحوثيين في مديرية حريب جنوبي مأرب. هاجمت قوات الحوثيين في 17 نوفمبر/تشرين الثاني مواقع الجيش الحكومي قرب جبال البلق الشرقية، واستمرت الاشتباكات لمدة ثلاثة أيام لم يحرز فيها أي من الجانبين أي تقدم.

شهدت مديرية مأرب الوادي بمحافظة مأرب عدة اشتباكات قبلية، وكانت المديرية قد شهدت زيادة في الاضطرابات القبلية خلال الأشهر الأخيرة، حيث اندلعت اشتباكات بين قوات اللواء الخامس حماية رئاسية بقيادة العميد الركن سعيد بن صالح بن معيلي من قبيلة آل معيلي ورجال قبيلة الدماشقة في منطقة العرقين التابعة لمديرية مأرب الوادي في 3 نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك بعد إنشاء اللواء ب معسكر في المنطقة. حاول الشيخ القبلي محمد محسن بن جلال التوسط لوقف القتال لكنه قُتل مع اثنين من مرافقيه أثناء تنقلهم للتوسط بين الطرفين، لكن المحاولة الثانية للوساطة القبلية بقيادة الشيخ خالد غالب الأجدع والشيخ مرضي بن كعلان نجحت في وقف القتال لمدة ثمانية أيام في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، مما سمح باستمرار المفاوضات بين الطرفين. وجه مجلس القيادة الرئاسي كلًا من وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة للجيش بتشكيل لجنة وساطة مع شيوخ القبائل وإزالة أي مظاهر عسكرية جديدة على أراضي قبائل الدماشقة. تسببت الاشتباكات بين الطرفين في قطع الطريق الدولي الرابط بين محافظتي مأرب وحضرموت لمدة 20 ساعة، وتدمير خطوط نقل الكهرباء التابعة لمحطة كهرباء مأرب، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في مدينة مأرب لعدة أداد.

في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، أثمرت وساطة قبلية قادها الشيخ علي بن حسن بن رابح والشيخ علي بن حسن بن غريب لاتفاق على ترسيم الحدود بين قبيلتي الدماشقة وآل معيلي في منطقة العرقين بمديرية مأرب الوادي بحسب أعضاء لجنة الوساطة، واستند ترسيم الحدود إلى حكم أصدره الشيخ ابن غريب عام 2017 الحكم الذي رفضته قبيلة آل معيلي حينها. وفي حادثة منفصلة، تصاعدت التوترات الناجمة عن ثأر بين قبيلتي آل حتيك وآل عقار إلى اشتباكات في منطقة كرا جنوب شرق محافظة مأرب الوادي في 9 نوفمبر/تشرين الثاني.

شهد نوفمبر/تشرين الثاني مقتل اثنين على الأقل من القيادات الحكومية في مأرب، حيث أقدم مسلح في 2 نوفمبر/تشرين الثاني على قتل المقدم البارز في اللواء 102 التابع للحكومة نصر الدين نصر الخذافي قرب مفرق عرش بلقيس جنوب محافظة مأرب الوادي أثناء عودته إلى جبهات جنوب المحافظة، وجرى التعرف على القاتل بأنه من فخذ آل غزيل. أيضًا مستشار وزارة الدفاع العميد محمد الجرادي ومرافقيه في مأرب في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني، وما تزال تفاصيل الاغتيال غير واضحة، غير أن جثث الضحايا عُثر عليها قرب مقبرة الشهداء في مديرية مأرب الوادي. أصدرت وزارة الدفاع بيان نعي ووصفت الحادث بالعملية الإرهابية، في حين صرح أحد أفراد عائلة الجرادي أن الاغتيال كان متعمدًا مع سبق الإصرار والترصد، ملمحًا إلى أنه ربما قُتل على يد القوات الأمنية أو العسكرية في مأرب.

في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، تسبب انفجار في مخزن أسلحة في مركز قيادة المنطقة العسكرية الثالثة في حالة من النعر لوقت قصير في مدينة مأرب، حيث أدى الانفجار إلى تطاير الصواريخ والذخائر في الهواء وسقوط عدد منها في مناطق سكنية مزدحمة، وتسبب الانفجار في مقتل أربعة مدنيين، رجلين وصبي وفتاة، وإصابة خمسة آخرين بينهم امرأة وطفل.

تعز

استمرت الاشتباكات بين الحوثيين والقوات الحكومية على جبهات مختلفة في محافظة تعز خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فقد اشتبك الحوثيون مع القوات الموالية للحكومة على جبهة الاحطوب في مديرية جبل حبشي مطلع الشهر، حيث نصبت قوات الحوثيين متارس وتحصينات جديدة في منطقة ميلات مشكلة تهديدًا للقوات الحكومية المتمركزة بالقرب من طريق الضباب الواصل بين تعز وعدن، وأصيب خلال الفترة نفسها أربعة مدنيين في قصف بقذائف الهاون في مديرية الصلو، ووردت تقارير عن وقوع هجمات بطائرات مسيّرة على مواقع عسكرية حكومية على امتداد جبهة الشقب بمديرية صبر الموادم. خلال الفترة بين 18 و19 نوفمبر/تشرين الثاني، قصفت قوات الحوثيين القوات الحكومية بالمدفعية وقذائف الهاون في عدة جبهات منها منطقة كلابه غربي مدينة تعز، ومنطقة الكدحة بمديرية المعافر جنوب تعز، وجبل هان في مديرية صبر الموادم غرب مدينة تعز.

لم ينحصر الأمر على اندلاع اشتباكات بين قوات الحوثيين والحكومة، بل استمر الصراع في صفوف القوات التابعة للحكومة خلف خطوط الصراع، ففي 31 أكتوبر/ تشرين الأول، نجا مدير مكتب النقل في تعز عارف نعمان من محاولة اغتيال قام بها جنود من الكتيبة الأولى للواء 170 دفاع جوي بقيادة أبو ذر عبدالله حسن، وكان نعمان قد رفض منح حسن ترخيصًا لتحصيل الرسوم في نقطة على طريق التربة المسراخ بدلًا من موظفي مكتب النقل المخولين قانونًا بتحصيل تلك الرسوم، وأتهم نعمان بتلقي رشاوى من حسن مقابل وعود بمنحه السيطرة على نقاط التفتيش، وبعد ذلك بأيام في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت قوات الأمن في تعز حسن بعد إصابته برصاصة في ساقه أثناء محاولته الإفلات من قوات الأمن.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن ومسلحين في حي الروضة وحي زيد الموشكي بمدينة تعز أي مناطق سيطرة زعيم المليشيا المحلي غزوان المخلافي، وأفاد شهود عيان ومسؤول محلي بسماع انفجار عنيف خلال المواجهات نتيجة سقوط قذيفة صاروخية استهدفت قوات الأمن التابعة للنقيب عيسى الكامل الملقب بالعرز الذي يعمل مستشارًا لقائد اللواء 170 دفاع جوي في الروضة. أما غزوان فهو زعيم جماعة مسلحة تابعة لحزب الإصلاح، جماعة سيئة السمعة معروفة بالبسط على الأراضي وابتزاز التجار في المدينة. غزوان وشقيقه الذي قُتل برصاص قوات الأمن في 24 أكتوبر/تشرين الأول هم أقرباء قائد اللواء ٢٢ ميكا السابق اللواء صادق سرحان. نشر غزوان مقطع فيديو على صفحته بفيسبوك في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، وهدد في الفيديو بالانتقام لشقيقه بقتل مدير أمن تعز منصور الأكحلي، وهدد أيضًا عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد المقاومة الوطنية طارق صالح الذي وصفه بأنه الداعم الرئيسي للأكحلي.

لحج

اشتد القتال بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم في لحج خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فخلال الفترة من 4 إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني، اشتبكت قوات الحوثيين وقوات اللواء العاشر صاعقة التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي على جبهة حبيل حنش شمال غرب مديرية المسيمير، وذلك بعد وصول تعزيزات حوثية إلى جبهات كرش وحمالة وحبيل حنش، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، أجبرت قوات الحوثيين سكان مناطق ثبرة والضلع وبيت حميم والأملح شمال شرق مديرية

القبيطة على ترك مناطقهم لنصب مواقع عسكرية جديدة بحسب التقارير. كانت هناك اشتباكات عنيفة بين الحوثيين وقوات المقاومة الجنوبية على طول الجبهات في منطقتي المسيمير والقبيطة طوال منتصف نوفمبر وحتى أواخره، وأجبرت قوات الحوثيين عدة عائلات على النزوح بعد أن أحرزت تقدمًا على طول جبهة حبيل حنش في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، وورد أن قوات الحوثيين حشدت قواتها خلال الفترة بين 10 و12 نوفمبر/تشرين الثاني في مديرية طور الباحة في لحج ومديرية حيفان في محافظة تعز المجاورة، قبل محاولة إحراز المزيد من التقدم في لحج.

في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، حضر كبار القادة العسكريين والأمنيين اجتماعًا في منزل المحافظ أحمد عبدالله تركي بهدف توحيد وتنسيق الجهود في المحافظة من خلال غرفة عمليات مشتركة، وبحسب مصادر محلية كان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه للقادة الموالين للحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في لحج منذ سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن في أغسطس/آب 2019. تضمنت مخرجات هذا الاجتماع تنسيق نقاط التفتيش الأمنية بالمحافظة لتسهيل مرور وانطلاق عملية سهام الغرب التي تستهدف العصابات الإجرامية التي تعيق حركة المرور وتنهب سائقي السيارات.

شهدت محافظة لحج زيادة ملحوظة في أعمال قطع الطرق في نوفمبر/ تشرين الثاني، ففي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، خطف مسلحون من قبيلة الحميدة شاحنة تنقل أسلحة من عدن إلى محور تعز العسكري في وادي معبق بمديرية المقاطرة، لكنها استُعيدت لاحقًا. وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني، قُتل مدني في اشتباكات بين قوات الأمن ومسلحين محليين في منطقة معبق شرقي مديرية المقاطرة، وأدت الاشتباكات إلى قطع الطريق الواصل بين تعز وعدن لمدة يومين. في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، شنت القوات الموالية للحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي حملة عسكرية مشتركة سمتها سهام الغرب، وبعد يوم واحد من القتال، أعلنت القوات المشتركة اعتقال ثمانية مشتبه بهم، وقتل وجرح عدة أشخاص، وفرار آخرين. في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، نظم العشرات من سكان منطقة الواحات جنوب غرب مديرية تبن جنوب لحج مظاهرة احتجاجًا على الاشتباكات المسلحة الأخيرة التي شنتها الجماعات القبلية، واحتج النشطاء المشاركون في المظاهرة على استخدام العنف في الأحياء السكنية التي يُفترض أن تكون آمنة للمدنيين.

البيضاء

ووردت أنباء عن تحركات عسكرية على جبهات مختلفة في محافظة البيضاء التي يسيطر عليها الحوثيون خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، خصوصًا على طول الحدود الشمالية الشرقية والجنوبية للمحافظة، وأفاد شهود عيان أن الحوثيين نشروا تعزيزات عسكرية في 8 نوفمبر/تشرين الثاني بجبهة عقبة القنذع شمال شرق مدينة البيضاء المتاخمة لمديريتي بيحان وعين الخاضعتين لسيطرة الحكومة في محافظة شبوة المجاورة. كما بنت قوات الحوثيين تحصينات جديدة وطرقًا فرعية في سلسلة الجبال المطلة على بيحان.

بين 15 و19 نوفمبر/تشرين الثاني، وردت أنباء عن اشتباكات بين المقاومة الجنوبية وألوية العمالقة من جهة وقوات الحوثيين من جهة أخرى في جبهة الحديافع على طول حدود البيضاء مع محافظة لحج، وشوهدت طائرات مسيرة حوثية تحلّق فوق الجبهة أثناء القتال.

الضالع

تواصلت الاشتباكات بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم في محافظة الضالع خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وكان معظم تلك الاشتباكات عبارة عن قصف وهجمات بطائرات مسيّرة على جبهات باب غلق والفاخر وحجر.

الحديدة

استمرت الاشتباكات بين الحوثيين والقوات المشتركة جنوب محافظة الحديدة، واستمر تبادل القصف بين الطرفين والاشتباكات في مديرية حيس. واصلت قوات الحوثيين طوال هذا الشهر في بناء حاجز صخري بطول تسعة كيلومترات يمتد من ساحل البحر الأحمر في الغويرق إلى منطقة الجبلية شمال مدينة التحيتا، وتقول مصادر حوثية إن الحاجز مليء بألغام أرضية مموهة على شكل صخور.

كانت محافظة الحديدة إحدى المناطق البارزة من حيث نشاط الطائرات المسيّرة الحوثية أواخر أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، حيث شهدت المحافظة خمس هجمات منفصلة على الأقل بالطائرات دون طيار، ففي 30 أكتوبر/تشرين الأول، شنت قوات الحوثيين هجومين منفصلين بطائرات مسيّرة جنوب الحديدة، الأول غارة قرب موقع عسكري للقوات المشتركة قرب جبل دباس شمال شرق مديرية حيس وأسفرت عن مقتل مدني، والثاني هجوم استهدف موقعًا عسكريًا للقوات المشتركة شرق مدينة الخوخة، وأسفر عن مقتل اثنين من عناصر المقاومة الوطنية. في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، استهدفت ثلاث طائرات مسيرة تابعة للحوثيين مركز قيادة خفر السواحل في ميناء الحيمة جنوب الحديدة، ما أدى إلى انفجار مخزون من الذخائر وإصابة خمسة من أفراد خفر السواحل. في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، استهدفت طائرة مسيرة تابعة للحوثيين شاحنة عسكرية للقوات المشتركة قرب مزرعة دواجن في منطقة أبو زهر شمال مدينة الخوخة، وهو الهجوم الأول بطائرة مسيّرة داخل المدينة منذ يناير/كانون الثاني 2022. وفي الفترة من 14 إلى 15 نوفمبر/تشرين الثاني، استهدفت طائرتان مسيرتان للحوثيين مواقع القوات المشتركة بمنطقة الرون بمديرية حيس، وأسفرت الهجمات عن مقتل اثنين على الأقل من عناصر القوات المشتركة.

أبين

شهدت أبين معارك متقطعة بين الحوثيين وقوات المقاومة الجنوبية خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وكانت معظم تلك الاشتباكات على طول جبهة عقبة ثرة على الحدود بين مديرية مكيراس في البيضاء ومديرية لودر في أبين. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات وقصف متبادل بين الجانبين على مدار الشهر، دون إحراز أي تقدم كبير لأي من الجانبين. في و-8 نوفمبر/تشرين الثاني، نشرت قوات الحوثيين تعزيزاتها في مديرية جيشان أبين والمناطق الجبلية بمحافظة البيضاء المطلة على مديريات لودر ومودية وجيشان، لكن من غير الواضح ما إذا كانت نية تلك التعزيزات تشتيت انتباه قوات المقاومة الجنوبية عن العمليات القريبة ضد تنظيم القاعدة أو منع عناصر القاعدة من الفرار إلى البيضاء التي يسيطر عليها الحوثيون. في و نوفمبر/تشرين الثاني، عقد قادة الجيش والأمن والسلطة المحلية في المجلس الانتقالي الجنوبي اجتماعًا في رد على تقدم الحوثيين.

واصل المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحكومية عملياتهما ضد عناصر تنظيم القاعدة في مديرية المحفد ضمن عملية سهام الشرق، حيث انتشرت قوات الحزام الأمني عند مداخل مدينة المحفد في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، ونشرت تعزيزات إضافية هناك وعلى طول الطريق المؤدي إلى وادي جورة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني. في ظل استمرار هذه الحملة، نُفذت عدة هجمات باستخدام العبوات الناسفة ضد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحكومية ويشتبه أن تنظيم القاعدة كان وراء تلك الهجمات.

أسفر هجوم بعبوة ناسفة على قوات الحزام الأمني وقوات اللواء الأول عن مقتل ثلاثة جنود في وادي الخيالة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، واستهدفت عبوة ناسفة أخرى زُرعت على جانب الطريق موكبًا يقل قائدين من الحزام الأمني في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني، وأسفر الانفجار عن مقتل ثلاثة جنود على الأقل، ونجا القائدان من الهجوم. في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، قُتل ثلاثة جنود وأُصيب ستة آخرون من اللواء 103 مشاة الموالي للحكومة عندما انفجرت عبوة ناسفة استهدفت مركبتهم العسكرية في وادي عميران شرق مديرية مودية.

في ظل الضغط الناجم عن حملات مكافحة الإرهاب الجارية في محافظتي أبين وشبوة، أشارت تقارير إلى نشوء صراع في صفوف تنظيم القاعدة باليمن في نوفمبر/تشرين الثاني وذلك بين قائدهم الحالي خالد باطرفي وسعد بن عاطف العولقي عضو مجلس شورى التنظيم. بدأ الخلاف حول القيادة في أبريل/نيسان الماضي عندما اشتكى قادة جهاديون في شبوة من محاولة باطرفي عزلهم، وقطع الأموال والمدفوعات لأسر المقاتلين القتلى، ورفض السماح لهم بقتال الحوثيين. التقى العولقي بالقادة في شبوة في أبريل/نيسان ويوليو/تموز ووعدهم بأن تستمع قيادة الجماعة لشكاويهم وأن باطرفي سيعالج مخاوفهم. نظرًا لعدم إحراز تقدم واضح في الأمر، اتهم العولقي باطرفي بإحراجه أمام تابعيه ومحاولة تقليص نفوذه، وتوعد بالانتقام لذلك، مما تسبب بانقسام كبير في صفوف القيادة، حيث دعم البعض العولقي، مثل خبيب السوداني، في حين وقف آخرون إلى جانب باطرفي. باطرفي سعودي الجنسية في حين أن العولقي أحد كبار أعضاء تنظيم القاعدة اليمنيين.

شبوة

لم تكن شبوة ميدانًا لمعارك رئيسية خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، إلا أنها شهدت تطورات عسكرية متعددة وسط أنباء عن تعزيزات حوثية في المناطق الحدودية شمال شرق البيضاء وفي ظل مخاوف التحالف الذي تقوده السعودية من هجوم آخر للحوثيين. في 3 نوفمبر/تشرين الأول، أسقطت قوات لواء العمالقة طائرة مسيّرة حوثية قرب قرية شعب معدو بمديرية الصعيد الشرقي، وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني، قال شهود عيان إن طائرة مسيّرة تابعة للحوثيين هاجمت معسكرًا للواء السادس دفاع شبوة في جبهة القنذع شمال غرب مديرية بيحان. وبحسب شهود عيان، مرت

قوات عسكرية تابعة للكتيبة الثالثة من اللواء 22 مشاة عمالقة في مدينة عتق في 9 تشرين الثاني / نوفمبر، وأعادت تلك القوات بقيادة هيثم قاسم انتشارها من ساحل البحر الأحمر بمحافظة تعز إلى المناطق الصحراوية على طول حدود شبوة مع مأرب. في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، استخدم الحوثيون طائرات مسيرة لمهاجمة معسكر للجيش الموالي للحكومة في منطقة العلم الواقعة على بعد 80 ميلًا من منفذ العبر إلى السعودية، وأسفر الهجوم عن مقتل جنديين وإصابة اثنين آخرين، وقالت مصادر إعلامية إن المحافظ ندد بالهجوم في اتصال هاتفي مع قائد المنطقة العسكرية الأولى.

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتصمت قبائل بلعبيد في مديريات شرق شبوة للضغط على المحافظ عوض بن الوزير العولقي ومجلس القيادة الرئاسي والتحالف بقيادة السعودية لإزالة معسكرات الإصلاح من منطقة عارين بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية لشبوة مع مأرب. ورفع رجال القبائل من مناطق الجردان والطلح ودهر وعرماء لافتات ورددوا شعارات تطالب بإزالة المعسكرات التابعة للإصلاح التي نُصبت في سبتمبر/أيلول بعد طرد قواتهم من مدينة عتق، وصرحت شخصيات قبلية بارزة من قبيلة بلعبيد إنها تعتبر وجود مثل هذه القوات تهديدًا كونها لا تخضع لتوجيهات المؤسسات العسكرية والأمنية في المحافظة.

الأمن البحري

شكّل الأمن البحري مصدر قلق متزايد خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني بسبب نشر قوات بحرية حوثية مختلفة واستمرار الهجمات بالصواريخ والطائرات دون طيار على موانئ النفط التي تسيطر عليها الحكومة. ففي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، شُوهدت زوارق دورية تابعة للحوثيين في ممرات الملاحة الدولية قبالة مديرية اللحية شمال الحديدة، وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني، صرح المتحدث العسكري باسم الجيش اليمني الحكومي العميد عبده مجلي أن قوات الحوثيين أجرت تجربة لصواريخ مضادة للسفن وأطلقتها من مديرية نهم شمال شرق صنعاء باتجاه المياه الإقليمية اليمنية قبالة ساحل الحديدة على البحر الأحمر. وقال مجلي إن هناك أدلة دامغة على أن الحرس الثوري الإيراني قدم دعمًا لوجستيًا للحوثيين لإجراء هذه التجربة الصاروخية، ودعا المجتمع الدولي للمساعدة في حماية التجارة البحرية وحرية الملاحة. التقى مسؤولون عسكريون حكوميون مع قادة عسكريين دوليين لمناقشة قضايا مختلفة في مؤتمر حوار المنامة بالبحرين خلال الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر، وتضمنت تلك القضايا حرية الملاحة في ضوء التجربة الصاروخية للحوثيين. كما تحدث وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك في المؤتمر عن خطر الحوثيين على الأمن البحري، مضيفًا أن إيران حولت تحدث وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك في المؤتمر عن خطر الحوثيين على الأمن البحري، مضيفًا أن إيران حولت الحوثيين إلى تهديد دولي.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، اعترضت قوات القيادة المركزية الأمريكية في خليج عمان مركبًا شراعيًا يهرّب مواد متفجرة من إيران إلى اليمن، وكان على متن القارب أكثر من 360 ألف رطل من الأسمدة التي تُستخدم في صنع المتفجرات مثل الألغام الأرضية، وبيركلورات الأمونيوم التي تُعد إحدى مكونات وقود الصواريخ الباليستية. سلّم الطاقم اليمني المركب للسلطات المدنية. في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، قبض خفر السواحل بالقرب من ميناء المخا على زورق وتسعة بحارة بتهمة التهريب للحوثيين بين الصومال وميناء الحديدة، وفي نفس الوقت تقريبًا، شُوهدت عدد من الطائرات المسيّرة الحوثية تحلّق فوق جزيرة زقر غربي مدينة التحيتا التي يسيطر عليها الحوثيون والتي يستخدمها خفر السواحل كمركز تدريب. خلال هذه الأحداث تعطلت خدمات الإنترنت المحلية والاتصالات الأرضية في مديرية التحيتا.



الاقتصاد

توقف صادرات النفط يستمر والحكومة توافق على شروط الدعم الدولي

لحة عامة

توقف إنتاج النفط في مناطق سيطرة الحكومة بشكل شبه كامل أوائل الشهر في ظل استمرار هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة في خنق الصادرات، وسيترتب على أي توقف طويل لإنتاج النفط وتصديره من اليمن آثار وخيمة على الوضع الاقتصادي كون عائدات النفط هي المصدر الأكبر لإيرادات الحكومة، وقد تصبح الحكومة عاجزة عن دفع رواتب القطاع العام، وتنخفض قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة.

نجحت الحكومة في الحصول على المزيد من الدعم المالي الإقليمي والدولي، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 300 مليون دولار أمريكي كاحتياطيات نقد أجنبي للبنك المركزي اليمني في عدن في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة بتسهيل التحويلات عبر الاحتياطي الفيدرالي. وبعد طول انتظار تم الاتفاق على تلقي الدعم المالي الذي وعدت السعودية والإمارات بتقديمه في أبريل بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في 25 و27 نوفمبر/تشرين الثاني.

في ظل هذه التطورات، ظلت قيمة الريال اليمني في كلٍ من مناطق سيطرة الحكومة والحوثيين مستقرة نسبيًا، مع فقدان الريال في مناطق الحكومة بعض قيمته. أحد الاتجاهات الاقتصادية الملحوظة خلال الشهر هي انخفاض الإقبال والمشاركة في مزادات النقد الأجنبي الأسبوعية التي يعقدها البنك المركزي اليمني في عدن، ويرجع ذلك ظاهريًا إلى المخاوف من استمرار تعليق صادرات النفط وانتظار وديعة سعودية جديدة. فلم تصل نسبة الإقبال في المزاد الأول في شهر نوفمبر/تشرين الثاني إلا إلى 8 في المئة فقط بالمقارنة بنسبة 50 في المئة في الأسبوع السابق، لكن كان هناك نوع من الشهر، حيث حقق مزاد 22 نوفمبر/تشرين الثاني نسبة 84 في المئة.

الدعم المالي الدولي ينعش الحكومة

بعد شهور من المفاوضات، وافقت الحكومة على شروط تلقي الدعم المالي الذي تحتاجه بشدة من صندوق النقد الدولي في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث أُفرج عن 300 مليون دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة والاحتفاظ بها في حساب البنك المركزي اليمني بعدن لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كجزء من الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، ويجب أن يفيد البنك المركزي اليمني في عدن بأن أي بنك يشارك في مزادات العملات الأجنبية الأسبوعية يمتثل لقوانين مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، الأمر الذي يتطلب أن تشارك البنوك بيانات عملياتها مع البنك المركزي اليمني. دعت الحكومة البنوك إلى التعاون والامتثال للتعليمات الصادرة عن قطاع الرقابة، الذراع المؤسسي للبنك المركزي اليمني المسؤول عن تنظيم عمل البنوك ومراقبة التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، شجب البنك المركزي اليمني في صنعاء الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي متهمًا الصندوق بـ"تقديم أموال خارج نطاق القضاء لتمويل العمليات العسكرية والحرب على اليمن"، وصرح البنك المركزي الذي يسيطر عليه الحوثيون أنه تواصل مع صندوق النقد الدولي ثلاث مرات هذا العام للتعبير عن معارضته لتخصيص صندوق النقد الدولي لليمن لدعم للبنك المركزي اليمني في عدن، واقترح البنك المركزي اليمني في صنعاء ثلاثة مسارات عمل بديلة، الأول هو إدارة طرف ثالث لإدارة حقوق السحب الخاصة وتخصيصها لتمويل واردات السلع ودفع رواتب القطاع العام لستة أشهر، وهي إحدى النقاط الرئيسية الشائكة في مفاوضات الهدنة، والثاني هو استخدام الدعم المالي لسداد جزء من الدين العام المستحق للبنوك العاملة في اليمن، مما يسمح لها بدفع جزء من ودائع عملائها، مما سيساعد على معالجة أزمة السيولة السائدة وتخفيف الضغوط الهبوطية على العملة المحلية، والثالث هو تجميد حقوق السحب الخاصة حتى توحيد السياسة النقدية في اليمن. وقال البنك المركزي اليمني في صنعاء إنه يحتفظ بالحق في مقاضاة صندوق النقد الدولي قانونًا في حالة تجاهله لهذه المطالب وذلك بتهمة "استغلال وتدمير حقوق ومقدرات الشعب اليمن".

في 27 نوفمبر/تشرين الثاني، وقعت الحكومة وصندوق النقد العربي اتفاقية لتزويد الحكومة بالدعم المالي من نهاية هذا العام حتى عام 2025 بقيمة مليار دولار أمريكي تقدمها السعودية، ويمثل الاتفاق جزءًا من إجمالي الدعم الذي وعدت بتقديمه الرياض وأبو ظبي في أبريل من هذا العام والبالغ ملياري دولار أمريكي، ويُزعم أن تأجيل هذا الدعم كان نتيجة انتظار تنفيذ إصلاحات في الحكومة والمؤسسات. جاء هذا الاتفاق بعد يومين فقط من إعلان رئيس الوزراء معين عبدالملك تقديم الإمارات 1.1 مليار درهم إماراتي (حوالي 300 مليون دولار أمريكي) للبنك المركزي اليمني في عدن التابع للحكومة.

هذه المرة، كانت شروط وأحكام استخدام منحة صندوق النقد العربي الجديدة أكثر صرامة من شروط الدعم المقدم سابقًا، حيث تعرضت الحكومة والبنك المركزي اليمني في عدن لضغوط استمرت لأشهر من المانحين الأجانب والمؤسسات للشالية الدولية لتبني إصلاحات مؤسسية وإدارية واسعة من شأنها زيادة الشفافية والرقابة كشرط للحصول على الدعم. خلال الفترة من بداية 2018 إلى 2020، قدمت السعودية وديعة بقيمة ملياري دولار أمريكي للبنك المركزي اليمني لتجديد احتياطياته من النقد الأجنبي، وساعد ذلك على استقرار سعر صرف الريال الجديد من خلال استخدام الوديعة لتحويل واردات خمس سلع غذائية أساسية (القمح والأرز والحليب وزيت الطهي والسكر)، لكن شروط هذه الوديعة المتساهلة نسبيًا خلقت بيئة مواتية للاختلاس وسوء الإدارة، خصوصًا الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بكيفية تحديد المنك المركزي اليمني في عدن لسعر صرف تفضيلي للنقد الأجنبي الذي يبيعه البنك، على الرغم من أن الأمم المتحدة سحبت اتهاماتها للبنك المركزي اليمني في عدن والمستوردين اليمنيين في نهاية المطاف. تضمنت الإصلاحات التي أجراها البنك المركزي العام الماضي استخدام منصة Refinitiv التي تقدم آلية محددة مسبقًا وشفافة لتحديد سعر الصرف في مزادات العملة.

صرح وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان إن البرنامج الذي يقوده صندوق النقد العربي يهدف إلى دعم الميزانية الحكومية والقطاع المصرفي وتحفيز القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، وفي حين أن الدعم المالي يجب أن يساعد في تسهيل جهود الحكومة لتحقيق استقرار العملة وتمويل الميزانية، إلا أنه سيكون من الصعب للغاية تحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية شاملة في ظل تدهور البيئة الأمنية والسياسية في البلاد.

إنتاج النفط

تباطأ إنتاج النفط في اليمن حتى توقف بشكل شبه كامل أواخر أكتوبر/تشرين الأول وأوائل نوفمبر/تشرين الثاني نتيجة هجمات الحوثيين بطائرات مسيّرة على موانئ النفط الحكومية، ففي 31 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت شركة كالفالي الكندية أنها ستعلق إنتاج النفط في الحقل و بمحافظة حضرموت لظروف قاهرة، وأعقب ذلك إعلان شركة بترومسيلة المملوكة للدولة أنها ستعلق عملياتها في ثلاثة حقول نفطية أخرى في 2 نوفمبر/تشرين الثاني. تشكل عائدات النفط أكبر مصدر لإيرادات الحكومة، وسيكون لأي توقف طويل لإنتاج النفط تداعيات وخيمة على الوضع المالي العام للحكومة. زار عضو مجلس القيادة الرئاسي فرج البحسني مقر بترومسيلة في 3 ديسمبر/كانون الأول في محاولة لاستعادة الإنتاج، وتعهد بأن يجد مجلس القيادة الرئاسي طرقًا لردع تلك الهجمات وتمكين الشركة من مواصلة الإنتاج، وناقش في اجتماعه هناك إمكانية التوسع في الاستثمارات النفطية في حقول المسيلة بما في ذلك إنشاء مصفاة نفطية.

معركة البنوك المركزية في اليمن للظفر بالإشراف على البيانات

نشرت مذكرة صادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن بتأريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني قائمة بثمانية بنوك التزمت بمشاركة بياناتها مع البنك المركزي وتخضع الآن لإشرافه وهي: البنك الأهلي اليمني، وبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، وبنك المركزي وتخضع الآن لإشرافه وهي: البنك الأصغر الإسلامي، والبنك العربي، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك عدن للتمويل الأصغر. في حين صنف البنك المركزي في عدن 12 بنكًا يمنيًا آخر ما زالت تنفذ عملياتها من صنعاء إلى حد كبير على أنها بنوك غير ممتثلة بسبب رفضها مشاركة بيانات عملياتها وأنها مكن أن تخضع لإجراءات عقابية وهي: بنك اليمن الدولي، والبنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، وبنك قطر الوطني، ومصرف اليمن البحرين الشامل، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، ويونايتد بنك ليمتد، والبنك التجاري اليمني، وبنك الإمراء وبنك الأمل للتمويل الأصغر.

في حين حذر البنك المركزي اليمني في صنعاء التابع للحوثيين البنوك مرارًا من مشاركة بياناتها مع البنك المركزي اليمني في عدن وهدد باتخاذ إجراءات انتقامية ضد من يقومون بذلك، وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي الذي يديره الحوثيون تعميمًا يأمر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة بقطع العلاقات المالية مع البنوك الثمانية التي تشارك بياناتها مع البنك المركزي اليمني في عدن إذا رغبت في الاستمرار في تنفيذ برامجها. صحيح أن هذه الإجراءات التصعيدية هي جزء من الحرب الاقتصادية الأوسع بين الطرفين، إلا أن القطاع المصرفي أصبح ميدانًا رئيسيًا للتنافس الاقتصادي والخلافات بين الطرفين، حيث كثف فرعا البنك المركزي اليمني معركتهما للحصول على اليد العليا في تنظيم المساعدات الأجنبية والعملة الصعبة الموجودة في البنوك اليمنية والرقابة عليها من جانب واحد.

يتولى بنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي الواقعة مقراتهما في صنعاء بالجزء الأكبر من تمويل المساعدات، ويعد البنكين مقدمي الخدمات المالية الرئيسيين للجهات الإنسانية، ووفقًا لمسؤول مصرفي كبير، طلب البنك المركزي اليمني في عدن وصولًا غير محدود إلى جميع بيانات وسجلات البنكين، لكن كلاهما رفضا الامتثال لذلك حتى تأريخ كتابة هذا التقرير.

العملة

كانت قيمة الأوراق النقدية الجديدة للريال مستقرة عمومًا في مناطق سيطرة الحكومة طوال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، على الرغم من انخفاض قيمتها بنسبة 9 في المئة من متوسط 1,156 ريالًا في وقت مبكر من الشهر إلى 1,176 ريالًا للدولار في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، في حين كانت قيمة الأوراق النقدية القديمة للريال في مناطق سيطرة الحوثيين مستقرة ضمن نطاق يتراوح بين 560 و565 ريالًا للدولار.

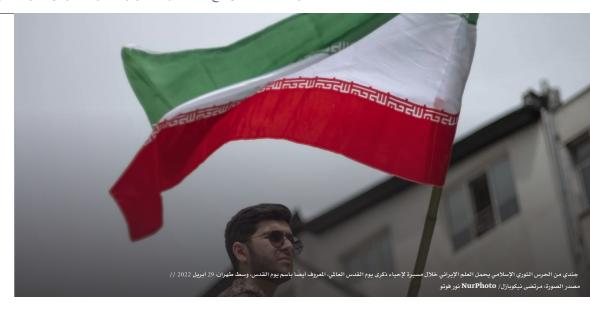
استمر البنك المركزي اليمني في عدن بدعم سعر الصرف من خلال المزادات الأسبوعية للعملة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، على الرغم من أن البنوك اليمنية خفضت بشكل كبير مشاركتها في المزادات خلال الأسابيع الثلاثة التي أعقبت 25 أكتوبر/تشرين الأول، حيث لم تشترِ البنوك سوى 8 بالمائة من العملات الأجنبية المتاحة، لكن الإقبال على العملة من قِبل البنوك تحسّن في وقت لاحق من الشهر حيث اشترت البنوك 84 في المئة من العملات المعروضة في مزاد 22 نوفمبر/تشرين الثاني.

يبدو أن البنوك تضع عين الاعتبار قوتين سوقيتين توازنان بعضهما عند اشتراكها في مزادات العملة، الأولى تتمثل في حالة استمرار هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة بمنع مبيعات النفط الحكومية، مما يعني فقدان البنك المركزي في عدن قدرته على تمويل مزادات العملات الأجنبية، مما يقلل العرض النسبي للعملات الأجنبية في السوق ويشكل ضغطًا هبوطيًا كبيرًا على قيمة الريال الجديد. ومع ذلك، قد يعزز الدعم المالي الدولي الذي وصل مؤخرًا وأدى إلى استمرار الوصول المنتظم إلى العملات الأجنبية قيمة الريال اليمني الجديد مستقبلًا. بالنظر إلى خفض القطاع المصرفي مشترياته من العملات الأجنبية في الأسابيع الثلاثة الماضية، يرجح أن المصرفيين يعتبرون وصول الدعم المالي السعودي العامل المهيمن لقرارات شراء العملات، كما يحتفظون بقدر أكبر من الأوراق النقدية الجديدة للريال في توقع لزيادة قيمته قريبًا مما يمكنهم من شراء كميات أكبر من العملات الأجنبية.

الاتصالات

بعد توقف بعض تطبيقات التواصل عن العمل بمناطق سيطرة الحوثيين في أكتوبر/تشرين الأول، بدا أنها عادت للعمل كالمعتاد في نوفمبر/تشرين الثاني. من المحتمل أن حظر منصات الاجتماعات على الإنترنت مثل زوم وجوجل ميت كان محاولة فاشلة لاختراق تلك المنصات ومراقبتها باستخدام شبكة يمن نت التي تعمل تحت سيطرة سلطات الحوثيين بصنعاء. حيث تتسبب قدرة الناس على الاتصال عبر هذه التطبيقات بدلًا عن الهواتف المحمولة بفقدان مزود الخدمة الحكومي الإيرادات من إجراء مكالمات هاتفية دولية، كما أن هذه التطبيقات لا تخضع لمراقبة الدولة. منذ أوائل نوفمبر توقع انقطاع تلك البرامج تمامًا وأصبح من الممكن الدخول على تلك التطبيقات والمنصات وعقد الاجتماعات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى استخدام برنامج VPN. على مستخدمو عدن نت من انقطاع مؤقت في الخدمة، وربما يكون الانقطاعات نتيجة نزاع بين الشركة ومقدمي الخدمات الدوليين. لم يتأثر المستخدمون في محافظة المهرة بهذه الانقطاعات بسبب وجود تغطية من سلطنة عمان المجاورة.

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقت شركة واي للاتصالات في عدن نسخة تجريبية من خدمات الجيل الرابع، ومن المقرر أن تغطي في نهاية المطاف جميع المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة. حضر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات نجيب العوج الافتتاح. تأسست شركة واي للاتصالات عام 2007 كرابع مشغل للهاتف المحمول في اليمن، ولكن الشركة أعلنت إفلاسها في مارس/آذار 2020 وبيعت أصولها للمؤسسة العامة القابضة للتطوير والاستثمار العقاري التي يسيطر عليها الحوثيون مقابل 35 مليون دولار أمريكي أي أقل بكثير من قيمتها السوقية. استأنفت الشركة بعد ذلك عملياتها في مناطق الحوثيين تحت اسم شركة الهدهد للاتصالات. قاد المستثمر السعودي سعود بن عبدالله البواردي مجموعة من المساهمين الآخرين لإعادة تأسيس شركة واي للاتصالات في مناطق سيطرة الحكومة أواخر 2020 واستأنفت الشركة عملياتها هناك أواخر 2020.



تعلىقات

أبعاد ما تعنيه الاحتجاجات في إيران بالنسبة للوضع في اليمن

د. توماس جونو

تشتعل شوارع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ سبتمبر/أيلول باحتجاجات جماهيرية حاشدة لا تظهر أية بوادر على خمود غضبها في وقت قريب، مما يثير أسئلة متزايدة حول مستقبل النظام الحاكم هناك. تَرِد أربعة سيناريوهات محتملة لذلك: إما نجاح النظام الحاكم في إخماد المظاهرات وعودة البلاد إلى الوضع الذي كانت عليه قبل سبتمبر/ أيلول، أو نجاح النظام في قمع الاحتجاجات فيما سيُعد انتصارًا مهزوزًا سيخرج منه النظام أضعف من ذي قبل، أو حدوث انقلاب داخلي، أو سقوط النظام الحاكم.

ما يزال الوضع حساسًا وقد تتغير ديناميكيات الأحداث بسرعة، لكن ما أثبتته الأيام هو ضُعف قدرة المحللين على التنبؤ ببقاء الأنظمة السلطوية، وهو ما يُملي الالتزام بقدر من التواضع عند طرح التوقعات. لكن بالمُجمل، يبدو تحقِّق السيناريو الثاني الأكثر احتمالًا على المدى القصير إلى المتوسط: أي بقاء النظام الحاكم لكن ليس بالقوة التي كان عليها، حيث يصعب تخيل عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل سبتمبر/ أيلول: فقد ترسّخت المعارضة ضد النظام الحاكم واتسعت رقعة الاحتجاجات لتتجاوز الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية إلى سكان الأحياء والمدن الأكثر فقرًا والمعروفة عادةً بتأييدها للنظام. وفي مسار مُغاير لنمط الاحتجاجات السابقة التي كانت تطالب بإصلاحات، دعا المحتجون هذه المرة إلى الإطاحة بالنظام الحاكم، إلا أن سقوط الأخير لا يبدو وشيكًا في ظل غياب المؤشرات التي تُنبئ بحدوث ذلك -أي رفض قوات الأمن إطاعة الأوامر، والانشقاقات العميقة داخل صفوف القيادات العليا للنظام، والإضرابات واسعة النطاق- في الوقت الراهن على الأقل.

هذا يأخذنا إلى السؤال التالي: ما الانعكاسات المحتملة لبقاء نظام إيراني ضعيف على سياستها الخارجية بشكل عام، ولا سيما سياستها المتعلقة باليمن؟

بشكل عام، يقوم نهج السياسة الخارجية لإيران على استراتيجية دفاعية تستند إلى توطيد الجمهورية الإسلامية علاقاتها مع الجماعات المسلحة غير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة وتزويدها بالسلاح والدعم المالي والتقني والاستخباراتي. بهذا الشكل، يمكن لإيران الاستفادة من علاقاتها مع هذه الجماعات لتهديد -بشكل مباشر أو غير مباشر -المصالح الأمريكية ومصالح شركائها الإقليميين -لا سيما إسرائيل والسعودية والإمارات -إذا ما فكر هؤلاء بمهاجمة إيران أو حلفائها. على سبيل المثال، جاء ردّ الحوثيين على النجاحات العسكرية التي حققتها قوات ألوية العمالقة المدعومة إماراتيًا ضدهم أوائل عام 2022، بشن ضربات بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد الإمارات، الأمر الذي دفع أبو ظبي إلى إصدار أوامر لقيادة ألوية العمالقة بوقف تقدمها في جنوب مأرب.

يتمثل هدف إيران في زعزعة الأمن والاستقرار في الخارج، وهذا يعني عمليًا تركيز سياسة طهران الخارجية بشكل جزئي على ضمان أمن النظام الحاكم. ومع حالة الضعف المتزايد التي يعاني منها الأخير على الصعيد المحلي، يمكننا توقع أن تضاعف إيران تكتيكاتها المعتادة في الأسابيع والأشهر المقبلة: فأي ردّ انتقامي منها بات واردًا أكثر من أي وقت مضى في إطار مساعيها لمواجهة أي تهديد أو استفزاز محتمل، وقد تلجأ لاستخدام قوة أكبر لتحقيق ذلك.

سيكون وقع تداعيات مثل هذا التحوّل في سياستها أشد على اليمن تحديدًا. تعود العلاقات بين إيران والحوثيين إلى ما قبل بداية التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، إلا أنها توطدت أكثر بعد عام 2015 وأصبح الدعم الإيراني الآن لا يقتصر على تزويد الحوثيين بالأسلحة الصغيرة والذخائر، بل بقطع غيار أسلحة أشد فتكًا تشمل الطائرات المسيّرة والصواريخ المتطورة التي يصل مداها الآن إلى الإمارات والسعودية. كان هذا الدعم استثمارًا جيدًا للغاية بالنسبة لإيران: فمُقابل ميزانية سنوية تُكلف نحو مئات الملايين من الدولارات الأمريكية، استطاعت إيران ترسيخ موطئ قدم لها داخل اليمن وألقت بخصمها السعودية في براثن مأزق كبّد الأخيرة تكاليف باهظة. صحيح أن تفاصيل ديناميكيات العلاقة بين الحوثيين وإيران تظل غير واضحة تمامًا، لكن يبدو أن طبيعة العلاقة تميل أكثر إلى التشاور المكثف بين الجانبين، حيث تأى طهران بنفسها عن إصدار أوامر مباشرة لشريكها في اليمن. وما عزّز هذه العلاقة هو اتساق مصالح الجانبين في أغلب الأحيان، بحُكم تشارُكهما نفس وجهات النظر حول السياسة الإقليمية.

من هذا المنطلق، لا يُتوقع أن تتزعزع أُسس الشراكة بين إيران والحوثيين حتى مع تنامي ضعف النظام الإيراني على المستوى المحلي. ما سيتغير هو الكيفية التي ستنعكس بها هذه الديناميكيات على أرض الواقع وقد يتجلى ذلك في موقف الحوثيين وإيران إزاء الهدنة. فرغم استفادة الحوثيون من الهدنة التي سَرت منذ أبريل/نيسان إلى أكتوبر/تشرين الأول 2022، لم يُظهروا نية للانخراط في مفاوضات جدية واستغلوا فترة الهدوء كمتنفس لإعادة لملمة وتوحيد صفوفهم بعد الخسائر التي تكبّدوها أوائل 2022. خلال تلك الفترة، راقب الحوثيون بابتهاج تخبّط مُعسكر القوات المناهضة للحوثيين وفشله في تشكيل جبهة مُوحدة، وترقبوا (مع إيران) بصبر، إيمانًا منهم بأن موقفهم نسبة إلى موقف الحكومة المعترف بها دوليًا سيتعزّز حتمًا بمرور الوقت، وهو ما ثَبُت صحته لاحقًا. من جهتها، رأت إيران أن استمرار الحرب يعني استمرار استهزاف السعودية.

تظل هذه الحسابات الإيرانية على حالها بشكل أو آخر، ويبدو استعدادها لدعم أي تنازل من الحوثيين في محادثات السلام أبعد من أي وقت مضى مع تنامي ضعف موقف النظام الإيراني على المستوى المحلي. بل قد تلجأ إيران إلى زيادة دعمها لمطالب الحوثيين المتطرفة وقد تعارض التنازلات التي من شأنها أن تسمح للسعودية بتقليص خسائرها. بعبارة أخرى، ستعمل طهران دون هوادة لكي تعاني السعودية محليًا على غرارها، وقد تتحمس أكثر لتشجيع الحوثيين على الانتقام من السعودية والإمارات إذا ما شعرت بموقف أكثر معاداة لها من تلك الدول. وفي حال أخذ موقفها ضد خصومها الإقليميين منحى أكثر حدة، فهناك احتمال أكبر بأن تدعم إيران أي تحركات ضد السعودية والإمارات بُغية منعهما من الاستفادة من مشاكلها الداخلية.

يوجد سؤال آخر ومهم يطرح نفسه وهو نهج الحوثيين تجاه إسرائيل. فوِفقًا لبعض التقديرات واستنادًا إلى معلومات مفتوحة المصدر غير مكتملة بَعد، لا يُمكن للطائرات المسيّرة والصواريخ الحوثية الوصول إلى إسرائيل في هذه المرحلة، حيث لا يتجاوز مداها 1500 كيلومتر، أي على بُعد حوالي 300 كيلومتر من الطرف الجنوبي لإسرائيل. لكن هذا لا يستبعد لجوء إيران الى نقل التكنولوجيا اللازمة وقطع الغيار التي تعزز من قدرة الصواريخ الحوثية على بلوغ إسرائيل في ظل المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدولة وتنامي ثقة الحوثيين في قدرتهم على شنّ هجمات خارج حدود اليمن.

تفتقر الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إجمالًا القُدرة الكافية على إلحاق الهزيمة بالحوثيين، ولا تظهر آفاق توحي بتراخي قبضة الجماعة المُحكمة على صنعاء وشمال غرب اليمن في المستقبل المنظور. في المقابل، تبدو فرص الاعتراف الدولي أو النمو الاقتصادي ليمن يُسيطر عليه الحوثيون معدومة، وبالتالي محكوم عليها البقاء دُويلة فقيرة تفرض سلطتها القمعية بحُكم الأمر الواقع. هذا الوضع الراهن مُلائم بالنسبة لنظام إيراني ضعيف: فهو يُديم اعتماد الحوثيين على الجهة الخارجية الراعية لها، وفي الوقت نفسه يُبقي الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين قاعدة تستخدمها طهران لاستعراض عضلاتها في شبه الجزيرة العربية. تلك كانت حسابات الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل اندلاع الاحتجاجات في سبتمبر/ أيلول، ومع تنامي ضعف نظامها الحاكم، سيصبح الحوثيون وسيلة أكثر قيمة تخدم مساعي النظام الإيراني لضمان بقائه ومواجهة خصومه.

الدكتور توماس جونو هو زميل غير مقيم في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تركز أبحاثه على علاقة اليمن بالمنطقة المجاورة. يعمل الدكتور جونو أستاذا مساعدا للشؤون العامة والدولية في كلية الدراسات العليا بجامعة أوتاوا – كندا. تركز أبحاثه بشكل أساسي على الشرق الأوسط، ولا سيما إيران واليمن.



تعليقات

عبد العزيز المقالح: غياب رافعة الثقافة اليمنية

توفيق الجند

ودع اليمنيون في حشود شعبية مهيبة الدكتور عبدالعزيز المقالح الذي توفي في الـ28 نوفمبر عن 85 عاما، ويعد أحد أبرز الوجوه اليمنية في القرن الأخير، فهو الناقد والأكاديمي وأبرز شعراء القصيدة الحديثة في اليمن الذي أوصل صوت اليمن للعالم، وجلب أصوات العالم إلى اليمن

المقالح ، وبحكم شغله منصبي رئاسة جامعة صنعاء لأكثر من عقدين، ورئاسة مركز الدراسات والبحوث لأكثر من أربعة عقود، فتح صنعاء واليمن لاستقبالهم في البلد المنسي كأكاديميين بجامعة صنعاء أكبر جامعات اليمن، أو أدباء كبار احتفت بهم صنعاء المقالح.

نافذة اليمن الضيقة للغاية حولها المقالح إلى بوابة عملاقة تمر منها تيارات الحرف والفكر بين داخل اليمن وخارجها، دخل منها أبرز شعراء العربية إلى دواوين صنعاء وشوارعها، وحملوا معهم نكهتها إلى الخارج.

درس المقالح في القاهرة في سبعينيات القرن الماضي وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة عين شمس. بعد إخراجه من مصر بقرار للرئيس المصري أنور السادات، نتيجة موقفه الرافض لاتفاقية كامب ديفيد، ¹¹ عاد إلى صنعاء في 1978، ويقال إنه لم ينم خارجها ليلة واحدة منذ ذلك اليوم إلا ليلة واحدة قضاها في عدن للمشاركة في مراسم إعلان الوحدة اليمنية في مايو 1990. ^[2]

كرس المقالح الكثير من أعماله الأدبية لمدينته الحبيبة صنعاء وحول صنعاء إلى رمزية متجددة كانت عنوان إصداره الشعري الأول (لا بد من صنعاء) عام 1971، وفي 1999، أصدر ديوانه (كتاب صنعاء) أيضا، وحتى قصيدته الغنائية الأشهر التي غناها الفنان أحمد فتحي كانت بعنوان (صنعانية) بطلتها فتاة من صنعاء، وفي قصيدة حديثة له (أعلنت يأسي) تضمنت رثاء مسبقا لنفسه، خاطب صنعاء أيضا كأنه يودعها:

¹⁾ أنور العنسي، المقالح.. رائد التنوير والحداثة، تدوينة على موقع فيسبوك، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، /https://www.facebook.com/anwaralansii/ posts/569686985163385

⁾ همدان دماج، المقالح وصنعاء.. حكاية عشق، مدونة همدان على الإنترنت، 18 يناير/ كانون الثاني 2021، https://hamdandammag.blogspot.com/2021/01/blog-post. ألمقالح وصنعاء.. حكاية عشق، مدونة همدان على الإنترنت، 18 يناير/ كانون الثاني httpl

صنعاء...
يا بيتاً قديماً
ساكناً في الروح
يا تاريخنا المجروح
والمرسوم في وجه النوافذ
والحجارة
أخشى عليك من القريب
ودونما سبب
أخاف عليك منك

لليمنيين، كان المقالح عنصرا ثابتا في كثير من اللحظات التاريخية المحورية. في 26 سبتمبر 1962، قرأ المقالح بيان الثورة الوليدة بصنعاء، كأحد مسؤولي إذاعة صنعاء الذين انخرطوا في صفوف الثوار، كان حينها في الـ25 من عمره، لكنه كتب قصيدة ثورية تتردد أصداؤها حتى اللحظة بين اليمنيين، والتي كانت في المناهج الدراسية لتلاميذ الصف الثامن حتى العام الدراسى الماضى، عندما قامت سلطات الحوثيين بصنعاء بحذفها.

"سلمت أياديهم بناة الفجر عشاق الكرامة الباذلين نفوسهم لله في ليل القيامة وضعوا الرؤوس على الأكف ومزقوا وجه الإمامة"

بعد انتشار خبر وفاته ، انتشرت صوره على مواقع التواصل الاجتماعي مصحوبة بعبارته الأشهر الواردة في قصيدته (الصمت عار) قبل خمسة عقود:

> سنظل نحفر في الجدار إما فتحنا ثغرة للنور أو متنا على وجه الجدار

يمكن وصف المقالح بالأب الروحي للأدباء اليمنيين في نصف القرن الأخير، فأغلب كتب ودواوين شعر الأدباء الشباب، كانت ممهورة بتقديم المقالح، وهو الشخص الملتزم لعدة صحف ومجلات يمنية وعربية لعقود، دون أن يخلف موعدا، أو يؤخر مادة، فالالتزام سر النجاح والإنتاج المكثف وفق نظرة الرجل ونصائحه لطلابه وسلوكه اليومي، وعلى مدار عقود كان عموده الأسبوعي لصحيفة الثورة يوم الثلاثاء وجبة لذيذة لكل قارئ، ومقيله الأسبوعي في ذات اليوم فرصة ثمينة يتزاحم عليها الأدباء كمنتدى أدبى اجتماعى ثرى.

تمتع المقالح بعلاقات جيدة عبر الطيف السياسي، حتى مع السلطة الحاكمة، وعبر دوره كمستشار ثقافي للرئيس الراحل علي عبدالله صالح منذ 2001، كان له رأي ترجيحي في تعيين وزراء التعليم والثقافة ورؤساء الجامعات، وفي نفس الوقت كان صديقا للمعارضة، وهذا التوازن ناتج عن حجم حضوره وواقعيته السياسية، بعد تجربة حزبية قصيرة بواكير حياته انتمى فيها لحزب البعث.

المقالح يمثل أيضا رمزية لدى المتشددين دينيا، فهو بالنسبة لهم رمز لإلحاد الشعراء الحداثيين ، ولا تزال مواقعهم وكتبهم تنشر قوله: "صار الله رماداً صمتاً، رعباً في كف الجلادين، حقلاً ينبت سبحات وعمائم"، كامتداد لحملة تكفير واسعة شنوها ضده في ثمانينيات القرن الماضي، رغم أن القصيدة الحديثة تعتمد الرمزية، وواضح أن هذا القول، من كتاب (الكتابة بسيف الثائر علي بن الفضل) الذي نشر في 1978 أخرج من سياقه.تجلى إيمان المقالح بطريقته الخاصة في قصائده الأخيرة تحديدا، وأبرز تجلياتها قصيدته (ابتهالات) من ديوان (أبجدية الروح) في 1998 التي قرأها كل طلاب الجامعات اليمنية ضمن المقرر الإلزامي، وحتى في قصائده القديمة كقصيدة (رسالة على الله) في 1961.

كان المقالح جريئا في الدفاع عن الأفكار التي يؤمن بها. عمل جاهدا لاستعادة تراث علي بن الفضل، قائد القرامطة (إحدى طوائف الإسماعيلية) في العصور الوسطى. فعلي بن الفضل لدى التقليديين رمز للهرطقة الدينية، لكن المقالح تجرأ على استعادة رمزيته كثائر يمنى. شعريا، انتقل المقالح من الثورية إلى التصوف خلال رحلته الطويلة، كما تعبر عناوين دواوينه: من (الكتابة بسيف الثائر علي بن الفضل)، إلى (أبجدية الروح) في 1998، و (قرب حدائق طاغور) في 2018، ولكن آثار حرب اليمن وجدت طريقها إلى عمله. قصيدته (الحرب) في 2017 قدمت للقارئ صورة مروعة من الجوع والآثار المدمرة للصراع اليمني.

```
أيها الجائعون
                      ابشروا
                  لن تحوعوا
    فقد أذّن المتوضّون للحرب
وانهمرت في الشوارع والطرقات
              شظايا الأناشيد
                  هیا ابشروا
                  لن تجوعوا
         كلوا من لحوم المدافع
              من شحم دبابةٍ
          لا تخافوا من الموت
           فالموت أغنيةٌ عذبةٌ
           انتظروا نعمة الحرب
                فالحربُ قادمةٌ
            وموائدها مثقلات
                  بما لم تروهُ
                ولم تسمعوهُ
              ولم تقرأوا مثله
                     في كتابْ
```

وقف المقالح ضد الحروب والعنف التي اتسمت بها سنواته الأخيرة في اليمن. في قصيدته (بكائية لعام 2016) نعى المقالح نفسه وقدم صورة حزينة للموت في خضم الحرب.

```
"دثريني
وشدي على كفني
واكتبي فوق قبري: هنا واحد من ضحايا الحروب
التي عافها
وقال لقادتها قبل أن يبدأوها:
الحروب إذا دخلت قرية
أهلكت أهلها الطبين"
```

أنتج المقالح خلال مسيرته الأدبية 34 كتابا أدبيا ونقديا وتاريخيا وديوان شعر تقريبا ترجمت بعضها لعدة لغات، وكتبت عن أدبه كتب عشرات الكتب والأبحاث العلمية كرسائل ماجستير ودكتوراه، وحصل على جوائز عدة منها جوائز اللوتس واليونسكو والعويس وشوقي، ووسام فارس من الدرجة الأولى من الحكومة الفرنسية والأهم من ذلك، حصل المقالح على جائزة الخلود والمحبة في قلوب جمهوره الواسع وإرثه الأبدى كأحد أهم ركائز الشعر الشعر الحديث في اليمن.

توفيق الجند، محرر القسم العربي في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. عمل الجند كاتباً ومحرراً في العديد من وسائل الإعلام اليمنية والعربية منذ العام 2000، وأعد منفردا أو بالشراكة مع باحثين آخرين العديد من الدراسات والأوراق البحثية المتعلقة بالتاريخ السياسي اليمني، وحقوق الإنسان، والمساءلة المجتمعية، وقضايا التعليم والجندر..



تعليقات

جمود محلي وتفاهمات إقليمية: كيف نفهم حوار الحوثيين مع الرياض وزيارة حزب الإصلاح إلى أبوظبي

حسام ردمان

مع بداية العام 2022، انتعشت الآمال بحصول اختراق يفضي إلى حل للصراع اليمني مع إعلان الهدنة الأممية بين الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثيين وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي. اعتبرت كلا الخطوتين بادرة محتملة لانطلاق محادثات رسمية بين الأطراف المتحاربة، وتحديدًا تشكيل مجلس القيادة الرئاسي باعتباره أحد النماذج الناجحة في تقاسم السلطة التي يمكن توسيعها ضمن حل شامل للأزمة اليمنية.

لكن النصف الثاني من العام 2022 حمل العديد من المؤشرات السلبية التي أنذرت بالعودة مجدًا إلى نقطة الصفر؛ إذ انفجرت التناقضات الداخلية في معسكر الشرعية بعد اندلاع معارك شبوة في أغسطس الماضي بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وألوية العمالقة من جهة والقوات الموالية لحزب الإصلاح من جهة أخرى. تمدد التصعيد السياسي والشعبي لاحقًا نحو محافظة حضرموت (بين نفس الأطراف وكذلك أطراف فاعلة محلية)، ليتفرق أعضاء مجلس القيادة الرئاسي وعاد أغلبهم لممارسة مجمل نشاطه من خارج العاصمة المؤقتة عدن. في المقابل، رفض الحوثيون تمديد الهدنة الأممية وأقدموا على خطوة تصعيدية غير مسبوقة بضرب الموانئ النفطية في جنوب شرقي اليمن في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني، إضافة إلى تحضيراتهم البرية لخوض جولات صراع محتملة في لحج ممار، وتعن.

ورغم قتامة هذا المشهد، ثمة من لا يزال متفائلًا بإمكانية إنهاء الأزمة في القريب العاجل، ومبعث هذا التفاؤل هو وجود مسارين لمحادثات جارية -حوار ثنائي بين السعودية والسلطات الحوثية من جهة وحوار بين حزب الإصلاح والإمارات من جهة أخرى بناء على ثلاثة مصادر تحدثت مع مركز صنعاء. لكن يبقى من المهم تحليل هذه الحوارات في سياق الديناميكيات السياسية المحلية والإقليمية الحالية والجهود السابقة للحوار بين أطراف الصراع المتناحرة في اليمن. ومع الأخذ بهذه الحقائق في الاعتبار، يتعين توخى الحذر، عوضًا عن التفاؤل باحتمال حدوث اختراقات وشيكة.

المحادثات السعودية الحوثية تتبع النمط المعتاد

يصعب الركون إلى الحوار بين الرياض والحوثيين كمؤشر على الانفراج السياسي، فهي ليست الأولى في تاريخ الصراع اليمني. فرغم التقارير المتداولة عن تقديم الرياض دعوة شبه رسمية إلى مهدي المشاط لزيارة الرياض والانخراط في محادثات مباشرة، لم يُحرز تقدم ملموس حتى الآن. في الواقع، سبق وأن جرت محادثات أكثر نجاحًا في العام 2016 وعلى إثرها سلم الحوثيون خرائط الألغام التي زرعوها في الحدود مع السعودية، كما أن الأمير خالد بن سلمان استهل تسلمه للملف اليمني عام 2019 (بعد تبوئه منصب نائب وزير الدفاع) بالتواصل مع الحوثيين في محاولة لخفض مستوى التصعيد وردع تهديد الطائرات المسيّرة والصواريخ الحوثية العابر للحدود. في كلا المرتين، لم يكن الحوار أكثر من مناورة تكتيكية استغلها الطرفان في إدارة الأزمة بشكل مؤقت دون الانخراط جديًا لإيجاد حل دائم، وحتى إذا ما تمخض عن الحوار إجراءات تهدئة عسكرية.

تميزت المحادثات الأخيرة بكونها الأقل سرية؛ إذ تعمّد الطرفان إخراج بعض من جوانب الحوار للعلن وتغليف التفاصيل بالغموض. كان ذلك مناسبًا تمامًا للحوثيين؛ حيث الإشاعات عن وجود حوار مع الرياض قد يهز ثقة الأخيرة مع حلفائها المحليين ويعزز من شرعية الحوثيين السياسية كطرف ندي أمام خصومهم الإقليميين (السعودية والإمارات). من هذا المنطلق، سيستغل الحوثيون حاجة السعودية الملحة للهدنة لضمان أمنها؛ كي يرفعوا سقفهم التفاوضي وينتزعوا امتيازات مالية (مثل إدراج أفراد عسكريين في كشوفات رواتب موظفي القطاع العام، وأخذ حصة من عائدات النفط اليمنى المصدر)، دون أن يضطروا لتقديم أي التزامات سياسية حول تسوية شاملة.

من ناحيتها، تحتاج الرياض إلى التواصل المباشر مع الحوثيين لتعويض التراجع الحاصل في الوساطة الأممية والعمانية، ولكي تضبط مستوى التصعيد في اليمن بحيث لا يتجاوز الخطوط الحمراء، خصوصًا أنها بحاجة ماسة إلى منع أي تصعيد كبير في الصراع خلال هذه الفترة يجعلها في مرمى نيران منتقديها الأمريكيين، على الأقل إلى أن تتجاوز توترها الحاد مع الإدارة الأمريكية على خلفية سياستها النفطية وموقفها من الحرب الروسية-الأوكرانية.

وطالما لم يعد المناخ الدولي ولا توازنات القوى محليًا سانحة لكي تشن دول التحالف العربي حملة ضغط عسكرية ضد الحوثيين، فمن الأجدى للسعودية الانخراط في محادثات معهم حول بعض الترتيبات الأمنية مثل وقف العمليات البرية في اليمن ووقف الهجمات الجوية العابرة للحدود والقيام بصفقات تبادل للأسرى، وهي في الوقت نفسه لا تمانع من تسريب أخبار عن المحادثات كي تحرج الحوثيين أمام حاضنتهم الشعبية، وتستكشف بنيتهم الداخلية وإمكانية اللعب على تناقضاتها.

من المهم النظر إلى المشاورات السعودية-الحوثية في سياق الحوار "السعودي-الإيراني" الجاري، والذي شهد تقدمًا ملحوظًا حتى مع ارتفاع النبرة العدائية تجاه الرياض من قبل بعض قيادات الحرس الثوري الإيراني على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها شوارع إيران حاليًا. من يتتبع قنوات التواصل غير الرسمية بين الحوثيين والسعوديين يجدها مقرونه بالأساس مع المبادرة العراقية التي بدأت في سبتمبر ٢٠١٩ للتقريب بين الرياض وطهران. وسيكون من فرط التمني الاعتقاد أن هذه المحادثات ستقنع الحوثيين بالابتعاد عن طهران والتخلي عن الخيار العسكري، حيث إن هذه المحادثات ما كانت لتتم أصلًا إلا بتنسيق إيراني مدروس.

حاليًا، يمكن تفسير السلوك الحوثي المزدوج بين التصعيد والتهدئة، كجزء من ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية التي تتنازعها مقاربتين (دبلوماسية وعسكرية): المقاربة الأولى تقودها وزارة الخارجية وهي تجنح إلى التهدئة في اليمن والحوار مع السعودية والعودة للاتفاق النووي مع الغرب، والمقاربة الثانية يقودها الحرس الثوري الذي يستخدم جماعات شبه عسكرية تعمل بالوكالة لانتزاع الهيمنة الإقليمية و يميل الى التصعيد الميداني للضغط على المجتمع الدولي. و من جهتهم، يتكيّف الحوثيون بذكاء مع هذه الديناميكية الإيرانية: يتحاورون بيدهم اليمنى مع السعودية، ويضربون بيدهم اليمنى مع السعودية، ويضربون بيدهم اليسرى الموانئ اليمنية في جنوب شرق البلاد. وبقدر ما سيميل ميزان القوى السياسي في إيران لمصلحة إحدى المقاربتين، سيميل سلوك الحوثيين إلى التغيير معه.

محادثات بين الإصلاح والإمارات

يمكننا أن نجد هذا النمط من الحوارات الاستكشافية يتكرر في اليمن ضمن مسار مختلف، ولذات الأسباب. في بداية نوفمبر من العام 2022 سافر عضوا مجلس القيادة الرئاسي الممثلان لحزب الإصلاح الإسلامي عبدالله العليمي وسلطان العرادة إلى أبوظبي حيث التقيا هناك بعدد من المسؤولين الكبار لبحث الطريقة المثلى لإدارة العلاقة المتوترة بين الإمارات والحزب. هذه ليست المرة الأولى التي تزور فيها القيادات الإصلاحية العاصمة الإماراتية أبوظبي، خصوصًا زيارة سلطان العرادة عام 2015 (الذي كان صديقًا شخصيًا للشيخ محمد بن زايد الحاكم الفعلي آنذاك للإمارات قبل توليه الحكم بداية العام الجاري). كما زار رئيس مجلس شورى الإصلاح محمد اليدومي وأمين عام الحزب عبدالوهاب الآنسي أبوظبي والتقيا ابن زايد عام 2018. ثمة عامل مشترك بين الزيارة السرية الأخيرة وسابقاتها، وهو الضغط السعودي الذي يُمارس دومًا لتخفيض مستوى التوتر داخل المعسكر المناهض للحوثيين، وتوحيد جبهته للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحًا. على سبيل المثال عام 2018، كانت التهدئة ضرورية ضمن التحضير لمعارك الساحل الغربي وعمليات قادتها القوات المدعومة من الإمارات للاستيلاء على الحديدة، واليوم باتت هذه التهدئة ضرورية لتُحييد حضرموت عن التحول لساحة صراع بين حزب الإصلاح وحليف أبوظبي الأبرز في الجنوب، المجلس الانتقالي الجنوبي.

سارع حزب الإصلاح إلى التجاوب مع فرصة الحوار مع الإمارات بعد أن اختل ميزان القوى الاستراتيجي داخل المناطق المحررة لصالح أبوظبي وحلفائها المحليين (ألوية العمالقة، وقوات المقاومة الوطنية، والمجلس الانتقالي الجنوبي). وما سبقه من تقارب بين الموقفين السعودي والإماراتي حول ضرورة تحجيم دور حزب الإصلاح نظرًا لفشله في مواجهة الحوثي عسكريًا وإخفاقه في قيادة الشرعية سياسيًا كطرف في حكومة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي.

ومنذ إقرارهم بخسارة معركة شبوة؛ بدأت قيادة الإصلاح بتبني استراتيجية دفاعية تميل إلى التهدئة للحفاظ على ما تبقى من نفوذ سياسي وعسكري لها داخل معسكر الشرعية، وهي تناور قدر الإمكان كي ترمم تحالفها المتداعي مع السعودية، ولكي تتجنب أي مواجهة مفتوحة مع أبوظبي في ظل الظروف المحلية والإقليمية الراهنة. أما الجانب الإماراتي، ففتح أبوابه مجددًا أمام خصمه اللدود في اليمن، نزولًا عند التفاهمات الثنائية مع السعودية حول خفض مستوى التوتر بين حلفائهم المحليين، حتى لو مؤقتًا. عَمِد كلا البلدين مؤخرًا إلى الوفاء بتعهدات مالية ضخمة للحكومة اليمنية من أجل دعم مجلس القيادة الرئاسي في مواجهة التبعات الاقتصادية لهجمات الحوثيين على الموانئ النفطية.

من المحتمل أن تسفر الحوارات الأحيرة في أبوظبي عن تهدئة مؤقتة يحركها عاملان: أولًا جمود المشهد الأمني والسياسي بين الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي خصوصًا أنه قد استعصى على أي طرف إنجاز اختراق حقيقي في مناطق حضرموت الوادي طوال الفترة الماضية، وثانيًا وجود تفاهمات سعودية إماراتية تدفع نحو تطبيع العلاقة بين حزب الإصلاح والمجلس الانتقالي مع تحجيم دور الأول وتعزيز نفوذ الثاني في هياكل الشرعية الجديدة، مثل مجلس القيادة الرئاسي الصادر في 6 ديسمبر باستبدال رئيس الأركان والقائد الفعلي للمنطقة العسكرية الأولى المتمركزة في سيئون، يحيى أبو عوجا، من هذا المنطلق.

يظل من المستبعد أن تخلق هذه المحادثات تغيرًا عميقًا في الديناميكيات السياسية داخل معسكر الحكومة الشرعية، وستظل العلاقة المتبادلة بين حزب الإصلاح من جهة وأبوظبي وحلفائها المحليين من جهة أخرى عند طابعها "التنافسي/ العدائي"، وقد تستمر موجات التصعيد المتبادلة لاسيما في حضرموت وإن بوتيرة منخفضة، ومن ثم تزداد وتيرتها أكثر بمجرد أن يتراجع الضغط السعودي المباشر على الطرفين.

آفاق استمرار حالة الجمود

قد يدفع انتشار المعلومات القائلة بوجود حوار سعودي حوثي ومباحثات إصلاحية اماراتية الكثيرين للاستنتاج بأن أبرز داعمي الحكومة يحاولان تسوية صراعهما في اليمن بشكل سريع وأحادي، متجاوزين حلفائهما المحليين (محادثات السعودية مع الحوثيين التي تتجاوز مجلس القيادة الرئاسي، ومحادثات الإمارات مع حزب الإصلاح التي تتجاوز المجلس الانتقالي الجنوبي). لكن بمجرد أن توضع هذه المعلومات في سياقها العام، ندرك أنها جزء من المناورات السياسية التقليدية للقوى المحلية والإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية، التي لطالما تكررت على مدار 8 سنوات. وهي مناورات تعبر عن حجم الجمود في الأزمة أكثر مما قد تشي بمسارات جديدة لحلها..

هذا التحليل هو جزء من سلسلة إصدارات ينتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن. الآراء المعرب عنها في هذا التحليل لا تعكس آراء مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.

سام ردمان هو زميل باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تتركز أبحاثه على الحراك الجنوبي والجماعات الإسلامية المسلحة في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والفصائل السلفية المسلحة. وهو أيضاً مراسل لقناة دبي التلفزيونية، وعمل سابقاً لصالح صحيفتي الشارع اليمنية والأهرام المصرية..



مقالات مصورة

اليمن يعيش الأجواء الساحرة للمونديال

بدأت بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 للرجال في العاصمة القطرية الدوحة، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني. اجتمع اليمنيون في جميع أنحاء البلاد لإظهار حبهم لكرة القدم ومشاهدة أول كأس عالم يُقام في العالم العربي.













شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): مساعد عقلان، رايان بيلي، نيك برومفيلد،كيسي كومبس، ياسمين الإرياني أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبدالغني الإرياني، يزيد الجداوي، ماجد المدحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، غيداء الرشيدي، لارا اولينهاوت، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

